# العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية (١٩٤٥ – ١٩٨٨ )

**أ.م. حسن زغير حزيم**

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

**الملخص:**

شهت العلاقات الاقتصادية بين البلدين توتراً في عام ١٩٧٩ اثر احتجاز المتظاهرين الايرانيين موظفي السفارة الامريكية. فاتخذت بريطانيا موقف متشدد في عام ١٩٨٠ تجاه الحكومة الايرانية، على الرغم من إعلان الاخيرة حرصها على اقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع بريطانيا. لكن الاخير التزمت بالقرار الذي اتخذته الدول العربية بمقاطعة النفط الايراني وعدم بيعها الاسلحة او العتاد الذي تحتاجه في حربها التي نشبت في عام ١٩٨٠ مع العراق، مما جعل ايران تستنزف ارصدتها من العملات الاجنبية وتعطل مشاريعها الصناعية المدنية واحتفظت بريطانيا لها بمكتب لرعايا مصالحها في السفارة السويدية بطهران. وعادت رحلات الطائرات البريطانية في ١٩٨١ الى طهران وجرت محاولات لاعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين تكللت بعقد عدة صفقات تجارية بينهما، فقد زادت ايران استيراداتها في عام ١٩٨٢ من المنتجات البريطانية عن طريق شركات وسيطة. فيما عقد مسؤولي البلدين في عام ١٩٨٣ اجتماعات مكثفة لاعادة علاقتهما الاقتصادية.

وتوصف الاستيرادات الايرانية من بريطانيا خلال (١٩٨٠– ١٩٨٨) (بحالة من التذبذب نحو الارتفاع والانخفاض. فيما استطاعت بريطانيا من زيادة استثماراتها في ايران. اذ انجزت بريطانيا العديد من المشاريع بمختلف المجالات (الحديد والصلب، البتروكيمياويات، المواد الطبية والسيارات) في ايران خلال تلك المدة. مما شجع البلدين للدخول في مفاوضات لاعادة العلاقات الاقتصادية بينهما وتسوية آثار الازمة في علاقة البلدين السياسية التي نشبت بعد قصف زورق ايراني سفينة نفط بريطانية في عام ١٩٨٧. وافرجت بريطانيا في عام ١٩٨٨ عن مواطن ايراني محتجز لديها. فيما سمحت ايران لشقيق المواطن البريطاني المسجون لديها بزيارته.

وسعت ايران لاعادة علاقتها الاقتصادية مع بريطانيا، فقد زار مبعوث الحكومة الايرانية في عام ١٩٨٨ لندن واتفق مع وزير الخارجية البريطاني على اعادة العلاقات

الثنائية الاقتصادية والمجالات الاخرى. وتم اعادة الشركات البريطانية لاكمال التزاماتها التي تم الاتفاق عليها سابقاً. وعبر الوزير البريطاني عن ترحابه بالرغبة الايرانية لتطوير علاقتها الاقتصادية مع بريطانيا. وقسك البحث على مقدمة وثلاثة محاور، المحور الاول جذور التعاون الاقتصادي البريطاني – الايراني ١٧٩٧ – ١٩٣٨، والمحور الثاني ناقش تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الايرانية (١٩٣٩-١٩٧٩) و المحور الثالث تطور التبادل التجاري البريطاني – الايراني (١٩٧٩-١٩٨٨)

**المقدمة :**

سعت الحكومة البريطانية للمحافظة على علاقات بلادها الاقتصادية مع إيران، خشية من تطور علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية التي يرغب بها شاه إيران رضا بهلوي (١٩٢٥-١٩٤١)، فاستمرت الشركات البريطانية تعمل في مختلف قطاعات الاقتصاد الإيراني (قطاع النفط، الطرق وجسور ومحطات الكهربائية). فازداد تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين بوتيرة متزايدة منذ تولي الشاه محمد رضا العرش الإيراني (١٩٤١-١٩٧٩) بسبب النهج الاقتصادي والسياسي الجديد الذي ينتهجه الشاه بالتعامل الوثيق مع بريطانيا. الأمر الذي رحبت به الأخيرة لحاجتها لحماية مستعمراتها في الهند من خطر الاتحاد السوفيتي فضلاً عن حاجة بريطانيا الماسة لنفط إيران. بيد أن العلاقات توترت بين البلدين عام ١٩٥١ أثر تأميم الحكومة الإيرانية لمنشآت شركة برتش بتروليوم البريطانية. مما أضطر بريطانيا إلى التعاون مع الدول الغربية، فرض حصار على النفط الإيراني ومصادرة كميات منه صدرتها إيران لدول أُخرى، فتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من حل الخلاف بين البلدين في عام ١٩٥٣ بعقد تسوية حول الامتياز البريطاني للنفط الإيراني والموافقة على تشكيل اتحاد شركات الكونسورتيوم العالمية يتولى إنتاج وتصدير نفط إيران مقابل زيادة نسبة الضرائب للحكومة الإيرانية. وقدمت بريطانيا في عام ١٩٥٥ قرضاً لإيران مما زاد واردات الأخيرة وارتفع الميزان التجاري بين البلدين.

وأصبحت بريطانيا تعتمد على نظام الشاه للمحافظة على مصالحها في منطقة غرب أسيا منذ سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨، وازداد هذا الاعتماد بعد انسحاب بريطانيا في عام ١٩٧١ من الخليج العربي للمحافظة على مصالحها الكبيرة في المنطقة، إذ زودت إيران بأحدث ما وصلت إليه الصناعة العسكرية البريطانية. مما عزز قدرات نظام الشاه وأطلاق يده في المنطقة ساعده على إنشاء مراكز تأثير إيرانية في الدول المجاورة تعمل ضمن إطار سفارتها وقنصلياتها لدعم النشاط غير الرسمي في تلك الدول.

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين توتراً في عام ١٩٧٩ أثر احتجاز المتظاهرين الإيرانيين موظفي السفارة الأمريكية. فاتخذت بريطانيا موقفاً متشدداً في عام ١٩٨٠ تجاه الحكومة الإيرانية، رغم إعلان الأخيرة حرصها على أقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع بريطانيا. لكن الأخيرة التزمت بالقرار الذي اتخذته الدول الغربية بمقاطعة النفط الإيراني وعدم بيعها الأسلحة أو العتاد الذي تحتاجه في حربها التي نشبت في عام ١٩٨٠ مع العراق، مما جعل إيران تستنزف أرصدتها من العملات الأجنبية وتعطل مشاريعها الصناعية المدنية واحتفظت بريطانيا لها بمكتب لرعايا مصالحها في السفارة السويدية بطهران. وعادت رحلات الطائرات البريطانية في ١٩٨١ إلى طهران وجرت محاولات لإعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين تكللت بعقد عدة صفقات تجارية بينهما، فزادت إيران في عام ١٩٨٢ استيرادها المنتجات البريطانية عن طريق شركات وسيطة، فيما عقد مسؤولو البلدين في عام ١٩٨٣ اجتماعات مكثفة لإعادة علاقتهما الاقتصادية.

تعرض الاستيراد الإيرانية بريطانيا خلال الأعوام (١٩٨٠ – ١٩٨٨ ) بحالة من التذبذب فمرة نحو الارتفاع وأخرى نحو الانخفاض. فيما استطاعت بريطانيا من زيادة استثماراتها في إيران، إذ أنجزت بريطانيا العديد من المشاريع بمختلف المجالات (الحديد والصلب، البتروكيمياويات، المواد الطبية والسيارات) في إيران خلال تلك المدة، مما شجع البلدين على الدخول في مفاوضات لإعادة العلاقات الاقتصادية بينهما وتسوية أثار الأزمة في علاقة البلدين السياسية التي نشبت بعد قصف زورق إيراني سفينة نفط بريطانية في عام ١٩٨٧. وأفرجت بريطانيا في عام ١٩٨٨ عن مواطن إيراني محتجز لديها، فيما سمحت إيران لشقيق المواطن البريطاني المسجون لديها بزيارته.

سعت إيران لإعادة علاقتها الاقتصادية مع بريطانيا، فقد زار مبعوث الحكومة الإيرانية في عام ١٩٨٨ لندن واتفق مع وزير الخارجية البريطاني على إعادة العلاقات الثنائية الاقتصادية والمجالات الأُخرى. وتم دراسة إعادة الشركات البريطانية لإكمال التزاماتها التي تم الاتفاق عليها سابقاً. وعبر الوزير البريطاني عن ترحابه بالرغبة الإيرانية لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا. لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا. تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول جذور التعاون الاقتصادي البريطاني – الإيراني( ١٧٩٧– ١٩٣٩). فيما تتبع المحور الثاني تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية ( ١٩٣٩ – ١٩٧٩ ) . ودرس المحور الثالث تطور التبادل التجاري البريطاني – الإيراني ( ١٩٧٩ – ١٩٨٨ ).

**أولاً: جذور التعاون الاقتصادي البريطاني – الإيراني ( ١٧٩٧ –١٩٣٨) :**

يرجع التعاون الاقتصادي البريطاني – الإيراني للعام ١٧٩٧، إذ أبرم البلدان معاهدة صداقة بينهما، تعهدت بريطانيا بتقديم الدعم الاقتصادي لإيران، بيد أن تلك العلاقة توترت بسبب عدم وفاء بريطانيا بالتزاماتها أثناء شن روسيا في عام ١٨٠٠ هجوماً على الأراضي الإيرانية مما دفع إيران للتوجه نحو تطوير علاقاتها مع فرنسا، لكن العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية عادت في عام ١٨٤٨ بسبب رغبة الحكومة الإيرانية إصلاح اقتصادها، الأمر الذي دفعها للدخول في مفاوضات مع بريطانيا للحصول على مساعداتها الاقتصادية لذلك . لكن وفاة محمد شاه (١٨٣٤ – ١٨٤٨) اقال الحكومة الإيرانية في ١٥ تموز ١٨٤٨ مما أدى لإيقاف تلك المفاوضات. شجعت بريطانيا تجارها الاستمرار في علاقاتهم الاقتصادية مع إيران في عهد مظفر الدين شاه ( ١٨٩٦ – ١٩٠٦)، كما منحت الحكومة البريطانية المساعدات الاقتصادية والقروض لإيران لتجاوز الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها، مما دفع إيران لمنح شركة برتيش بتروليوم (B.P) البريطانية في عام ١٩٠١ امتياز التنقيب عن النفط بمساحة تقدر بنصف مليون ميل مربع في جنوب إيران لمدة ٦٠ سنة[١].

كان للشركة الحق بالتنقيب عن النفط وتكريره ومد أنبوب لنقله إلى الساحل لتصديره، مقابل دفعها مبلغاً قدره ٢٠٠,٠٠٠ ألف جنيه نقداً وحصة سنوية قدرها ٨% من صافي الأرباح للحكومة الإيرانية. وبدأت الشركة البريطانية عملية التنقيب وتم حفر أول بئر بمسجد سليمان بتشرين الثاني عام ١٩٠٢. وأخذ إنتاجه يتضاعف. مما دفع بريطانيا، للمحافظة على مناطق نفوذها ومصالحها في المنطقة، فعقدت اتفاقية مع روسيا في عام ١٩٠٧ احتلت بموجبها بريطانيا جنوب إيران الغني بحقول النفط. وصدرت بريطانيا في ٢٦ أيار ١٩٠٨ أول شحنة من النفط الإيراني للخارج، فتم تأسيس شركة النفط الانجلو – الفارسية في نيسان عام ١٩٠٩ برأسمال قدره مليون جنيه ، بعد بيع وليام نوكس دارسي مالك شركة بريتش بتروليوم معظم امتيازه في إيران إلى شركة نفط بورما المملوكة للحكومة البريطانية بسبب الصعوبات المالية التي واجهت شركته. وأنشأت بريطانيا في ١٩١٢ مصفى عبادان[٢].

بلغ إنتاج النفط الإيراني في عام ١٩١٢ حوالي ٤٠ ألف طن ( يمثل الطن نحو ٧,٢ برميل نفط). ثم ارتفع في عام ١٩١٣ ليصل ٨٠ ألف طن ووصلت في عام ١٩١٤ نحو ٢٧٠ ألف طن، واحتلت بريطانيا جنوب إيران في عام ١٩١٤ بعد انسحاب روسيا من شمال

إيران. استمرت بريطانيا إنتاج النفط الذي ارتفع في عام ١٩١٥ نحو ٣٨٠ ألف طن وفي عام ١٩١٦ ارتفع إلى ٤٥٠ ألف طن و اصبح في عام ١٩١٧ حوالي ٦٥٠ ألف طن وازداد في عام ١٩١٨ إلى ٨٩٠ ألف طن. مما جعل بريطانيا تعقد مع الحكومة الإيرانية في العام نفسه اتفاقية حولت إيران إلى مستعمرة بريطانية وزادت من إنتاج النفط فأصبح عام ١٩١٩ نحو ١,١١٠ مليون طن، بيد أن الشعب الإيراني رفضها، مما أضطر احمد شاه لرفض المصادقة على الاتفاقية[٣].

مما أغضب بريطانيا منه وتوترت علاقة الحكومة الإيرانية التي يرأسها حسن وثوق الدولة ( ٧ أب ١٩١٨ – حزيران ١٩٢١ ) والشركة الانجلو – الفارسية، فأدت هذه التطورات في تغيير الظروف القائمة في إيران، إذ مهدت الشركة والحكومة البريطانية السبيل للتخلص من المعارضة الشعبية لوجود القوات البريطانية بالأراضي الإيرانية، بالاقتراح على الحكومة الإيرانية برئاسة احمد قوام السلطنة ( حزيران ١٩٢١ – ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٢ ) لإجراء مفاوضات جديدة الأمر الذي رحبت به الأخيرة وتوصل الطرفان في ٢٢ كانون الأول عام ١٩٢١ إلى اتفاقية ارميتاج التي تضمنت الشروط الاقتصادية الآتية[٤] :

١ – تصبح العائدات التي تدفعها الشركة للحكومة الإيرانية ١٦% سنويا عن الأرباح الصافية الناجمة عن الاستخراج والتكرير والتصدير.

٢ – تدفع الشركة الانجلو – الفارسية للحكومة الإيرانية مبلغ قدره مليون جنيه المستحق عليها. لكن البرلمان الإيراني رفض المصادقة على الاتفاقية. فتوجهت الحكومة الإيرانية للتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية فمنحت امتياز التنقيب عن النفط في الشمال لشركة أمريكية، مما أثار غضب بريطانيا التي لم تتفق مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية على تقاسم المصالح، فقررت الحكومة البريطانية التوقف عن مساندة ودعم الحكومة الإيرانية، فاشتدت حركة المقاومة الوطنية الإيرانية ضد القوات البريطانية مما أضطر الحكومة البريطانية لسحب قواتها من الأراضي الإيرانية. وأرسل نورمن Norman (السفير البريطاني في طهران) برقية إلى حكومته طالبها باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المصالح البريطانية في إيران.

أخذت بريطانيا تعد العدة للقيام بانقلاب عسكري في إيران لوضع حد للمعارضة الشعبية وإيجاد حكومة تستطيع رعاية مصالحها في إيران، ونشط البريطانيون لتحقيق إطماعهم ومآربهم في إيران، فأرسلت الحكومة البريطانية العقيد ادموند ايرونسايد (المبعوث البريطاني إلى إيران) للتعاون مع نورمن في دعم قادة المعارضة، لاسيما ضياء الدين

الطباطبائي (رئيس تحرير جريدة رعد) ورضا خان (الضابط في الجيش الإيراني)، ودفعهما للقيام بانقلاب عسكري. وواجهت الحكومة الإيرانية مشاكل وازمات عديدة اضطرت إلى تقديم استقالتها فور قيام انقلاب حوت في ٢١ شباط عام ١٩٢١ وتم اسناد منصب رئاسة الوزراء إلى ضياء الدين الطباطبائي وقيادة العامة للقوات المسلحة لرضا خان وعاد ايرونساید إلى لندن بعد الانقلاب، وقررت الحكومة الجديدة الغاء الاتفاقية السابقة مع بريطانيا لإيهام الشعب بأنها ضدها، فيما ساهمت بريطانيا بتزويد الجيش الإيراني بكافة الأسلحة المتطورة واستثمرت أموالاً ضخمة في الاقتصاد الإيراني، إذ ازداد إنتاج النفط فبلغ نحو ١,٧٤٠ ألف طن عن ما كان عليه في العام الماضي الذي بلغ ١,٣٨٠ ألف طن، وشهد الإنتاج زيادة واضحة في عام ١٩٢٢ فبلغ نحو ٢,٣٢٠ ألف طن، ليبدأ عهد جديد من العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ وقعت بريطانيا وإيران في عام ١٩٢٣ اتفاقية بشأن النفط الإيراني ضمنت بريطانيا امتيازاتها السابقة، واصبحت إيران سوقاً لتصريف البضائع البريطانية ومصدراً للنفط الذي بلغ في عام ١٩٢٤ نحو ٣,٧١٠ ألف طن(٥).

ازدهرت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية أثر خلع البرلمان الإيراني للشاه أحمد القاجاري في عام ١٩٢٥ وتعين رضا بهلوي شاهاً لإيران، الذي تم بموافقة بريطانيا التي شرعت بالاعتراف بالوضع الجديد وفتح الشاه إيران إمام النشاط البريطاني، فاستوردت بريطانيا حوالي ٤,٣٣٠ ألف طن من النفط الإيراني ثم استوردت نحو ٤,٥٦٠ ألف طن في عام ١٩٢٦ ارتفع الإنتاج الإيراني النفطي في عام ١٩٢٧ ليبلغ ٤,٨٣٠ ألف طن صدر أغلبه لبريطانيا التي زادت عبر شركاتها من إنتاج النفط الإيراني في عام ١٩٢٨ فبلغ نحو ٥,٣٦٠ ألف طن وزاد الإنتاج في عام ١٩٢٩ حوالي ٥,٤٦٠ ألف طن وازداد الإنتاج في عام ١٩٣٠ فأصبح نحو ٥,٩٤٠ ألف طن. وسعت حكومة أحمد متين الدفتري (١٩٣٠–١٩٣١)، من أجل التخلص من الهيمنة البريطانية، للتقارب من ألمانيا. فأثار ذلك امتعاض بريطانيا فضغطت على الشاه لعزل الدفتري . وأجرت الحكومة الإيرانية الجديدة برئاسة احمد منصور ( ١٩٣١ – ١٩٣٢ ) مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل امتياز شركة الانجلو–الفارسية. لكن لم تتوصل إلى نتيجة بسبب مطالبة الحكومة الإيرانية بتقليص مساحة الامتياز الذي رفضته الشركة. فقررت الحكومة الإيرانية في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ أنهاء امتياز الشركة البريطانية. إلا أن الأخيرة رفضت تنفيذ القرار وأنتجت حوالي ٦,٤٥٠ ألف طن وطالبت بريطانيا إيران بسحب قرار الإلغاء, فاضطرت الحكومة الإيرانية إلى تقديم شكوى ضد بريطانيا في محكمة التعويضات في لاهاي التابعة لعصبة الأمم. الأمر الذي

دفع الأخيرة لإجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإيرانية توصلت في ٢٩ نيسان ١٩٣٣ إلى اتفاقية نصت على ما يأتي[٦] :

١-خفض مساحة الامتياز إلى نصف ما كان عليه سابقاً.

٢-حصول الحكومة الإيرانية على أربع شلنات من كل برميل يصدر للخارج. ويجب أن لا تقل حصة الحكومة الإيرانية عن ٧٥٠ ألف جنيه سنوياً.

٣-رفع النسبة من الأرباح للحكومة الإيرانية إلى ٢٠%.

٤-حصر حقوق الاستغلال على النفط.

٥-اطلاع الشركة الحكومة الإيرانية على الموارد الأُخرى في منطقة امتياز النفط.

٦-إعفاء الشركة من الرسوم الكمركية وأي نوع من أنواع الضرائب على صادراتها النفطية أو على وارداتها المختلفة اللازمة لعملياتها.

٧-الإعفاء عن تسلم ما لدى الشركة من العملة الأجنبية إلى الحكومة الإيرانية.

٨-يبقى الامتياز لمدة ٦٠ سنة.

ونتيجة لعقد اتفاقية عام ١٩٣٣ بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانجلو-الفارسية تمكنت الأخيرة زيادة الإنتاج والتوسع بالتصدير فبلغ حوالي ٧,٠٨٠ ألف طن ثم ازداد الإنتاج في عام ١٩٣٤ إلى ٧,٥٤٠ ألف طن فانخفض الإنتاج. قليلاً في عام ١٩٣٥ ليصل إلى ٧,٤٩٠ ألف طن. لكن الشركة استطاعت زيادة الإنتاج في عام ١٩٣٦ ليصبح حوالي ٨,٣٠٠ ألف طن وبلغت قيمة صادرات إيران ١٨,٢٠٠ ألف جنيه. وزادت الشركة البريطانية إنتاج وتصدير النفط الإيراني، فبلغ في عام ١٩٣٧ حوالي ١٠,١٦٠ ألف طن. وبلغ إنتاج الشركة من النفط الإيراني في عام ١٩٣٨ نحو ١٠,١٩٠ مليون طن[٧].

**ثانياً : تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية (١٩٣٩-١٩٧٩) :**

توترت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في أيلول عام ١٩٣٩ بسبب رفض الشاه قطع علاقات بلاده مع ألمانيا. إذ أعلنت الحكومة الإيرانية الحياد في الحرب العالمية الثانية، ورفضت الطلب الذي تقدمت به الحكومة البريطانية للسماح لقواتها للمرور عبر الأراضي الإيرانية وطرد المستشارين الألمان، مما أغضب بريطانيا وبدأت تستعد لاحتلال إيران لكنها استمرت في إنتاج النفط الإيراني، إذ بلغ في عام ١٩٣٩ حوالي ٩,٥٨٠ ألف طن. ثم أنخفض الإنتاج في عام ١٩٤٠ إلى ٨,٦٢٠ ألف طن بلغت وارداتها ٣,٩٧٠ مليون جنيه. وكانت بريطانيا بحاجة للنفط الإيراني لمواجهة ظروف الحرب. فاحتلت قواتها

إيران في ٥ أب ١٩٤١ ونفت رضا شاه واستمر إنتاج النفط الإيراني الذي بلغ نحو ٦,٦٠٠ ألف طن وبلغ الإنتاج في عام ١٩٤٢ حوالي ٩,٤٠ ألف طن وصل في ١٩٤٣ إلى ٩,٧١٠ ألف طن وازداد في ١٩٤٤ نحو ١٣,٢٧٠ ألف طن وصل الإنتاج في عام ١٩٤٥ إلى ١٦,٨٤٠ ألف طن بلغت وارداتها نحو ٨,٣٠١ مليون جنيه. وكانت بريطانيا تستورد ٨٠% من النفط الإيراني المصدر عبر شركتها التي تحول أسمها إلى الشركة البريطانية – الإيرانية، وزادت الأخيرة إنتاج النفط الإيراني في عام ١٩٤٦ فبلغ حوالي ١٩,١٩٠ ألف طن(٨).

أستمر إنتاج النفط الإيراني من الشركة البريطانية بعد الحرب، فبلغت في عام ١٩٤٧ حوالي ١٥,٢٠٠ ألف طن، وأخذت الشركة لا تلتزم بنصوص الاتفاقية السابقة بخاصة شروط تحديد الأرباح، مما دفع الحكومة الإيرانية تدخل في عام ١٩٤٨ بمفاوضات مع الشركة البريطانية لتعديل الاتفاقية السابقة واقترحت إيران رفع الربح إلى ست شلنات كذلك رفع نسبة الضرائب على الارباح لتصل إلى ٢٥%. عقدت الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية اتفاقية بشأن النفط في عام ١٩٤٨ سمي البروتوكول الإضافي ساهمت بزيادة إنتاج النفط الإيراني، إذ بلغ في تلك السنة حوالي ٢٤,٨٧٠ ألف طن، لكن البرلمان الإيراني رفض المصادقة على البروتوكول الإضافي وطالب بوضع حد لأطماع بريطانيا في البلاد. فحلت الحكومة الإيرانية البرلمان. وأجرت انتخابات جديدة. ورفض البرلمان الجديد المصادقة على البروتوكول في أيار عام ١٩٤٩، واستمرت الشركة في إنتاج النفط فبلغ في عام ١٩٥٠ نحو ٣١,٧٥٠ ألف طن بلغت وارداتها حوالي ١٦,٠٧١ مليون جنيه . وهذا يوضح استنزاف الشركة البريطانية للنفط الإيراني رغم انسحاب القوات البريطانية من الأراضي الإيرانية بعد استسلام المانيا(٩).

تجددت المفاوضات البريطانية – الإيرانية أثر تسلم ذكاء الملك فروغي منصب رئاسة الوزراء بشأن امتياز الشركة البريطانية، فأتفق الطرفان على توقيع البروتوكول الإضافي للاتفاقية السابقة وعرضت الحكومة البروتوكول الإضافي على البرلمان، بيد أن الأخير رفض المصادقة عليه لأنه أعطى امتيازات كبيرة لبريطانيا. الأمر الذي دفع رئيس الوزراء لتقديم استقالته. وشكل علي منصور حكومة جديدة فحل البرلمان وأجرى انتخابات جديدة فاز في بعضها العناصر المعارضة. وقدم رئيس الوزراء البروتوكول الإضافي للبرلمان، فرفضه الأخير. فقدمت الحكومة استقالتها وتشكلت حكومة أُخرى قدمت البروتوكول الإضافي للبرلمان الذي حوله إلى اللجنة الاقتصادية في المجلس برئاسة محمد

مصدق لدراسته. فقدمت اللجنة تقريرها رفضت فيه البروتوكول الإضافي وطالب بتأميم النفط[١٠].

اشتدت حركة المعارضة الشعبية للمصالح البريطانية في إيران وتم قتل رئيس الحكومة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥١، فكلف الشاه حسين علاء تشكيل حكومة جديدة، وقدم محمد مصدق في ٢٧ كانون الثاني مشروع قانون لتأميم النفط وصادق البرلمان في ٣ شباط عليه وتم مصادرة أملاك الشركة البريطانية. وسعى حسين علاء لإلغاء قرار مجلس النواب لكنه فشل في ذلك فقدم استقالته وتم تكليف محمد مصدق بالمنصب، فقرر تأميم النفط والغاء امتياز الشركة البريطانية، فأوقفت الشركة الإنتاج كلياً. وقاطعت بريطانيا النفط الإيراني، لذا أجرى محمد مصدق مفاوضات مع هكتور برودهوم (ممثل البنك الدولي للأعمار والتنمية) في تشرين الثاني ١٩٥١ الذي أقترح التوسط بين إيران وبريطانيا وتسليم إيران ٥٠% من قيمة النفط المصدر ويبقى ربع القيمة منها لدى البنك وربع المبلغ للتكاليف. بيد أن محمد مصدق رفض المقترح. وفضل أجراء مفاوضات بين بريطانيا وإيران، وترأس الوفد البريطاني المفاوض أريك برتود (مساعد وزير الخارجية البريطاني) كانت له علاقة جيدة مع محمد رضا شاه أثناء عمله ملحقاً ثقافياً في السفارة البريطانية في طهران سابقاً، وتولى محمد مصدق رئاسة الوفد الإيراني لكن المفاوضات لم تتوصل إلى نتيجة، الأمر الذي دفع ميدلتون (سفير بريطانيا في طهران) لحث حكومته في حزيران عام ١٩٥٢ للإطاحة بحكومة مصدق[١١].

لم تثمر كل الجهود الأمريكية المبذولة لحل الخلاف بين بريطانيا وإيران وأصاب النزاع بالضرر كلا البلدين، إذ أوقفت الشركة البريطانية إنتاجها كما خسرت إيران ثلثي وارداتها من العملة الصعبة. وقدمت بريطانيا مقترحاً أخر في حزيران عام ١٩٥٢ على الحكومة الإيرانية نص على حق إيران ببيع النفط الفائض عن حاجة الشركة البريطانية مقابل دفع تعويضات للشركة عن خسائرها من قرار التأميم، لكن الحكومة الإيرانية رفضت المقترح، مما أوقف جميع المفاوضات بين البلدين، وبسبب الصعوبات الاقتصادية اضطر محمد مصدق في ١٩ حزيران إلى تقديم استقالته، وشكل قوام السلطنة حكومة جديدة التي رفضها الشعب الإيراني وانطلقت مظاهرات جماهيرية في ٢٠ تموز طالبت بعودة محمد مصدق لرئاسة الحكومة . مما أضطر قوام السلطنة إلى تقديم استقالته، وكلف الشاه محمد مصدق تشكيل حكومة جديدة، فبدأت بريطانيا تخلق الصعوبات الاقتصادية للحكومة الإيرانية ونجحت بالتعاون مع قادة الجيش للقيام بانقلاب عسكري في ١٩ آب ١٩٥٣ بقيادة الجنرال

فضل الله زاهدي الذي تولى منصب رئيس الوزراء وتم اعتقال مصدق وسعى فضل الله زاهدي لإعادة تصدير النفط الإيراني، فاتخذت الحكومة مجموعة خطوات لحل الخلافات مع بريطانيا، فأتفق البلدان على إجراء مفاوضات لهذا الشأن، فعينت بريطانيا في ٢١ آب دنيس رايت قائماً بالأعمال البريطاني في طهران الذي تولى رئاسة الوفد البريطاني في المفاوضات مع الحكومة الإيرانية، التي توصلت إلى اتفاق ينص على أحياء اتفاق البرتوكول الاضافي السابق. وصادق البرلمان الإيراني عليه، فعادت الشركة البريطانية في ٢٥ آب إلى إيران لاستئناف الإنتاج والتصدير، مما شجع بريطانيا لمنح إيران مساعدات مالية(١٢).

عادت صادرات إيران النفطية في عام ١٩٥٣ فبلغت نحو ٧٥٠ ألف طن بلغت وارداتها حوالي ٣١,٥٠٠ مليون جنيه النسبة الأكبر منها أي حوالي ٩٧% كان يصدر إلى بريطانيا، فيما بلغت قيمة استيرادات إيران في السنة نفسها نحو ١,٨٧٢ مليون جنيه وكانت حصة بريطانيا من الواردات الإيرانية ٩٥%(١٣). أرادت بريطانيا ضمان مصالحها في إيران مع قرب انتهاء امتياز الشركة البريطانية، فاجري دنيس اريت في ٢٢ شباط ١٩٥٤ مفاوضات جديدة مع الحكومة الإيرانية بشأن تمديد مدة امتياز الشركة البريطانية العاملة في إيران. وتم التوصل إلى عقد اتفاقية طويلة ٤ أب منحت الحكومة الإيرانية امتياز احتكار نفطها لمدة ٤٠ سنة إلى اتحاد عدة شركات (الكونسورتيوم)، ضمنت بريطانيا سيطرتها على الاتحاد(١٤).

تعهد اتحاد الكونسورتيوم بموجب الاتحاد زيادة الإنتاج لتصل إلى ١٥ مليون طن، وتتلقى الحكومة الإيرانية ضرائب من الاتحاد مقدارها ١٢,٥% من الإنتاج ألأجمالي للنفط، وتحصل الحكومة الإيرانية على نسبة ٥٠% من الأرباح. وازداد إنتاج النفط الإيراني في عام ١٩٥٤ أثر الاتفاق، فقد بلغ نحو ١٥ مليون طن. وبلغت قيمة صادرات إيران إلى بريطانيا حوالي ٧٦,١٧٨ مليون جنيه وبلغت قيمة استيرادات إيران من بريطانيا في السنة نفسها حوالي ٩٣,٩٢٨ مليون جنيه(١٥).

تحسنت العلاقات البريطانية – الإيرانية، فبعث ونستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) برقية تهنئة في أيلول عام ١٩٥٤ إلى الحكومة الإيرانية لمصادقة البرلمان الإيراني على الاتفاقية، ومنحت الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول مساعدة مالية لإيران قدرها ٤٤,٦٤٢ مليون جنيه. ثم قدمت بريطانيا في بداية عام ١٩٥٥ قرضاً إلى إيران قدره ٥٤,٦٤٢ مليون جنيه لتطوير قطاعها الزراعي والنفطي، مما ساهم في زيادة إنتاج النفطي، إذ بلغ حوالي ٢٦,٠٥٠ مليون طن في العام نفسه، فارتفعت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا

نحو ٧٤,٦٤٢ مليون جنيه. فيما بلغت استيرادات إيران من بريطانيا في السنة نفسها حوالي ٨٨,٢١٤ مليون جنيه وكان لهذا التحسن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين دور في زيارة الملكة البريطانية اليزابيث في نهاية عام ١٩٥٥ طهران واتفقت مع محمد رضا شاه على تعزيز العلاقات بين البلدين من خلال حلف بغداد الذي كانت ترعاه بريطانيا(١٦).

ارتفعت صادرات إيران النفطية لبريطانيا في عام ١٩٥٧ لتبلغ ٣٤,٩٥ مليون طن بلغت قيمتها حوالي ٩١,٣٥٧ مليون جنيه وتحتل نسبة ٨٤% من قيمة كل الصادرات الإيرانية التي بلغت نحو ١٢٠,٧١٤ مليون جنيه ، فيما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران حوالي ٣٢,٩١٢ مليون جنيه. استوردت بريطانيا ٤٠% من النفط الإيراني في عام ١٩٥٧ فبلغ ١٣,١٨ مليون طن. فيما تم تكرير ١٣,٥ مليون طن في مصفى عبادان الذي تملكه الشركة البريطانية في إيران، وقررت حكومة منوجهر إقبال (١٩٥٧–١٩٦٠) الإيرانية في منتصف عام ١٩٥٧ منح امتياز تنقيب النفط في خارج منطقة امتياز اتحاد الكونسورتيوم لشركات أمريكية وألمانية وإيطالية مقابل حصول إيران على ٥٠% من النفط المنتج يمنح إلى الشركة الوطنية الإيرانية و ٧٥% من الأرباح، لكن عمل اتحاد الكونسورتيوم استمر دون أن يتأثر، فبلغت قيمة صادرات الإيرانية للعام نفسه حوالي ١٧٣,٥٧١ مليون جنيه بلغت حصة بريطانيا منها حوالي ٤٠% فيما بلغت قيمة استيرادات إيران من بريطانيا حوالي ١٢٣,٢١٤ مليون جنيه(١٧).

وكان لسقوط النظام الملكي بالعراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ واضطراب الأوضاع السياسية في تركيا سبباً في عودة أهمية إيران بالنسبة لبريطانيا لمواجهة الأطماع السوفيتية في المنطقة، فقد منحت بريطانيا إيران في ٨ أب عام ١٩٥٩ قرضاً قدره ٢٥,٧١٤ مليون جنيه كما منح البنك الدولي إيران قرضا أخر في ٢٠ تشرين الأول قدره ١٥ مليون جنيه وتم توقيع اتفاقية بين إيران وبريطانيا للتعاون المشترك في جميع الميادين ومنها التعاون الاقتصادي بين البلدين(١٨).

عزل محمد رضا شاه رئيس الوزراء منوجهر إقبال في آب عام ١٩٦٠ بسبب تعاطفه مع الاتحاد السوفيتي وعين بدلاً عنه جعفر شريف إمامي الذي استمر في تعزيز العلاقات مع بريطانيا، إذ ازداد تصدير النفط إلى ٣٩,٣ مليون طن وبلغت حصة بريطانيا منها ٤٠% وبلغت واردات إيران نحو ١١٨,٧٥٠ مليون جنيه، وازدادت واردات إيران من تصدير النفط في عام ١٩٦١ بلغت حوالي ٦٣,٤١٦ مليون جنيه وحصلت إيران على مساعدات اقتصادية كبيرة من بريطانيا لإصلاح أوضاعها الاقتصادية فضلا عن المساعدات

الاقتصادية التي حصلت عليها إيران من الولايات المتحدة الأمريكية البالغة ١٨٩,١٦٦ مليون جنيه. مما أثار خروتشوف (رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي) الذي عد إيران على حافة الثورة بسبب الفقر والحرمان الذي يعاني منه الشعب. وتفاقمت الأزمة الاقتصادية في إيران وسببت مظاهرات شعبية فاضطرت الحكومة في ٥ تموز لتقديم استقالته وخلفه علي أميني برئاسة الحكومة، وحصل الشاه على دعم اقتصادي كبير للقيام بإصلاح اقتصاد بلاده، رغم ذلك لم تهدئ الاحتجاجات الشعبية فقدمت الحكومة في ١٨ تموز ١٩٦٢ استقالتها ونصب الشاه أسد الله علم بدلاً عنه. وكان الشاه يرغب بانجاز مشروعه الإصلاحي الاقتصادي للتغلب على المعارضة الشعبية وعدم السماح للاتحاد السوفيتي لاستغلالها للتدخل في شؤون بلاده الداخلية، فأجرى الشاه استفتاءً شعبياً على مشروعه الإصلاحي الذي سماه بـ الثورة البيضاء في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٣، وأهم ما جاء في المشروع الغاء نظام الاقطاع في إيران وخصخصة المصانع التي تملكها الدولة، لكن استمرت المعارضة الشعبية واتخذت أسلوب الكفاح المسلح، إذ تمكنت المعارضة في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٤ قتل حسن علي منصور رئيس الحكومة . وكلف الشاه عباس هويدا لتشكيل حكومة جديدة ، الذي سار في طريق العلاقات البريطانية – الإيرانية، فقد بلغ إنتاج النفط في عام ١٩٦٥ حوالي ٩٤٨ مليون طن صُدِر أغلبه إلى بريطانيا بلغت واردات إيران حوالي ٢١٧,٥٠٠ مليون جنيه [١٩].

أثرت الاضطرابات التي شهدتها إيران على علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا، ومع ذلك استمرت صادرات النفط الإيرانية في عام ١٩٦٨ بلغت حوالي ٨٥٣ مليون طن بلغت قيمتها حوالي ٧٨,٤١٦ مليون جنيه وانخفض إنتاج عام ١٩٦٩ نحو ١٦,٨١ مليون طن بلغت قيمتها نحو ٣٩,٨٣٣ مليون جنيه. ولم يتحسن إنتاج النفط الإيراني في عام ١٩٧٠ إذ بلغ حوالي ١٩,١٧ مليون طن أنتجه الكونسورتيوم فضلاً عن ٢١ مليون طن تم تكريره في مصفى عبادان وبلغت واردات إيران النفطية حوالي ٥٠,٦١٩ مليون جنيه. وحذرت الاستخبارات البريطانية في تقرير رفعته إلى الحكومة في عام ١٩٧٠ من أمكانية حدوث ثورة شعبية في إيران بسبب الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الشعب. فضاعف اتحاد الكونسورتيوم إنتاج النفط في عام ١٩٧١ فبلغ ٣٨,٣٤ مليون طن. واستطاع الاتحاد من أنشاء شبكة خطوط الأنابيب لنقل النفط الإيراني من الحقول إلى الشواطئ وتم بناء مجموعة مصافي أحدها في طهران طاقته ٤,٢٥ مليون طن سنوياً ومصفى في جزيرة خرج التي تبعد ٢٥ ميلاً عن الشاطئ الجنوبي وتم توسيع مرافئ التعبئة لشحن الناقلات التي تصل حمولتها ٤,٥٠٠ مليون طن. ودخلت بريطانيا في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية في شباط عام

١٩٧١ تم عقد اتفاقية بينهما لضمان المصالح البريطانية في إيران. واستمرت العلاقات الاقتصادية بينهما بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي في نهاية العام نفسه واحتفظت بريطانيا بعلاقات اقتصادية مع إيران التي لديها خبراء بريطانيون. وارتفع إنتاج النفط الإيراني في عام ١٩٧٢ ، إذ بلغ حوالي ٢٣,٩٦ مليون طن بلغت قيمتها حوالي ١٥٢,٤٥٢ مليون جنيه ، ويرجع سبب هذه الزيادة لارتفاع أسعار النفط في العام نفسه، وارتفعت أسعار النفط اربعة أضعاف أثناء حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ أثر استخدام الدول العربية النفط سلاحاً في المعركة مع (إسرائيل) مما أثر على اقتصاد بريطانيا التي اعتمدت على النفط الإيراني كثيراً. وطلبت بريطانيا من اتحاد الكونسورتيوم أن تصبح مشترية دائمة للنفط الإيراني، وجرت مفاوضات بين بريطانيا وإيران لمناقشة الاتفاق الأخير الموقع بينهما للتنقيب عن النفط وإنتاجه وتكريره وتصديره من قبل اتحاد الكونسورتيوم للعمل كمتعاقد للقيام بعمليات الإنتاج لشركة النفط الإيرانية. ولم تتأثر عملية الإنتاج رغم عقد الاتفاقية، إذ بلغ كمية الإنتاج حوالي ٢٢ مليون طن بلغت وارداتها نحو ٨٣,٠١٨ مليون جنيه [٢٠].

واجهت إيران منذ عام ١٩٧٤ أزمة اقتصادية بسبب هبوط اسعار النفط وارتفاع الانفاق الحكومي على شراء الأسلحة البريطانية والأمريكية التي بلغ قيمتها ٧٥,٤٧١ مليون جنيه، مما أثر على انجاز مشاريع البنى التحتية وبناء المطارات وتعبيد الطرق بسبب قلة الأموال، إذ اشترت إيران من بريطانيا ٨٠٠ دبابة تشيفن Chieftqun و ٢٠٠ طائرة لاتينغ ، مجهزة بقنابل ليزرية و ٨٠٠ سفينة قاذفة للصواريخ و ٥٠٠ طائرة عمودية بحرية وسفينة حاملة للطائرات وسبعة رادارات. وازدادت استيرادات إيران من بريطانيا في عام ١٩٧٤ لتبلغ ٨٠,٥٦٦ مليون جنيه. فيما بلغت صادرات إيران إلى بريطانيا في العام نفسه نحو ٤٥,٣٩٦ مليون جنيه ، شكل أغلبها النفط الخام الإيراني الذي صدر منه لبريطانيا في العام نفسه حوالي ٥٤٠ مليون طن، وبلغ الفائض في الميزان التجاري البريطاني حوالي ٣٥,١٧٠ مليون جنيه[٢١].

فيما بلغت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا في عام ١٩٧٥ نحو ٥١,٥٨٨ مليون جنيه وهي تشكل نسبة ٥٤% من صادرات إيران، بعد أن استوردت بريطانيا من النفط الإيراني نحو ١٧,٧١٠ مليون طن، فيما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو ٦٤,٤٨٢ مليون جنيه في العام نفسه، بلغ العجز في الميزان التجاري الإيراني في العام نفسه نحو ١٢,٨٩٤ مليون جنيه[٢٢]. يتضح مما تقدم بأن التعامل التجاري بين بريطانيا وإيران خلال عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ كان يميل لصالح بريطانيا فائضاً.

واستمرت الصادرات الإيرانية لبريطانيا في عام ١٩٧٦ بالتزايد حتى بلغت حوالي ٩٧١٣ مليون جنيه. وشهد العام نفسه انخفاضاً في قيمة الاستيرادات الإيرانية من بريطانيا بلغت حوالي ٤٦٦١ مليون جنيه، أي بنسبة انخفاض بلغت ٧,٢٢% عما كانت عليه في العام الماضي، وتمثل الاستيرادات البريطانية ما نسبته ٢٥,٤% من أجمالي استيرادها من الدول المصدرة للنفط، وبلغ العجز في الميزان التجاري البريطاني حوالي ٥,٥٢ مليون جنيه فيما كان الفائض في الميزان التجاري الإيراني يبلغ ٥,٥٢ مليون جنيه[٢٣]. ويوضح ذلك تطور العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في تلك المرحلة، إذ تستورد بريطانيا نسبة كبيرة من النفط الإيراني.

طرأ تغيير على العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية، أثر تشكيل جمشيد أموزكار حكومة إيرانية جديدة في ١٦ أب ١٩٧٧ بعد استقالة عباس هويدا، إذ انتقدت الحكومة البريطانية سياسة الشاه الاقتصادية الخمسية التي لم ينفذ منها أي مشروع مما أدى إلى استمرار معاناة الشعب، وقدم برويز راجي (سفير إيران في لندن) احتجاجاً على ذلك، الأمر الذي أثر على انخفاض الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا، الذي يشكل النفط الجزء الأعظم منها، إذ بلغ صادرات الإيرانية لبريطانيا حوالي ٢٣٠ مليون طن، بلغت قيمة تلك الصادرات نحو ١٠٠٧١ مليون جنيه، فيما بلغت قيمة استيرادات إيران من بريطانيا نحو ٢٣٣٠ مليون جنيه في العام نفسه، وبنسبة انخفاض قدره ٢٣,٩% من العام الماضي، وبلغ العجز في ميزان التجاري البريطاني للعام نفسه ٧٧٤١ مليون جنيه، ويرجع سبب انخفاض الميزان التجاري البريطاني إلى تخفيض إيران استيراداتها من بريطانيا إلى ما يقارب حوالي ٢٣٣١ مليون جنيه ما نسبته ٤٩,٩% من استيرادها السابقة في العام الماضي. وكانت نسبة صادرات بريطانيا إلى إيران في تلك السنة لا تتجاوز ٧% من استيراد إيران[٢٤].

تشير الإحصاءات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين، أن هناك تطوراً متزايداً في فائض الميزان التجاري لإيران خلال عام ١٩٧٧، الذي ارتفع نحو ٧٧٤١ مليون جنيه ويعود سبب ذلك إلى الصادرات الإيرانية وخاصة النفطية لبريطانيا والتي بلغت قيمتها حوالي ٢٢٣٥ مليون جنيه، في حين لم تزد استيرادات إيران من بريطانيا نحو ٢٣٣٠ مليون جنيه، يذكر أن بريطانيا كانت تستحوذ على نسبة ٤٠% من الصادرات النفط الإيراني، واستمرت الاستيرادات البريطانية من إيران في عام ١٩٧٨، إذ استوردت بريطانيا حوالي ١٤,١٩٠ مليون طن من النفط الإيراني، التي تمثل نسبته ١٦,٦% من أجمالي استيراد بريطانيا من النفط، بلغت قيمة هذه الكمية حوالي ٦٠٠,٥٨٨ مليون جنيه. فيما بلغت الصادرات

البريطانية إلى إيران في العام نفسه حوالي ٨٤٧,٦٤٧ مليون جنيه. وحقق الميزان التجاري البريطاني في عام ١٩٧٨ فائضاً لا يزيد على ٢٤٧,٠٥٩ مليون جنيه، ويعود سبب الانخفاض إلى زيادة استيراد إيران من بريطانيا نسبة ١٠٠% في ذلك العام، وبلغ العجز في الميزان التجاري الإيراني نحو ٢٤٧,٠٥٩ مليون جنيه، كانت صادرات بريطانيا إلى إيران في عام ١٩٧٧ تبلغ ٧% من أجمالي استيراد إيران الكلي البالغة ٢,٣٥٣,٥٢٩ مليون جنيه، أي تمثل نسبة ٢٤% من أجمالي استيراد إيران(٢٥).

عصفت الأزمة الاقتصادية في إيران بالاستقرار السياسي، فقد قدم أموزكار استقالة حكومته في ٢٤ آب ١٩٧٨ ونصب الشاه جعفر شريف بدلاً عنه لكن الاضطرابات الشعبية بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي اضطرت الشاه في ٥ تشرين الثاني إلى إقالة رئيس الحكومة من منصبه وتعيين رئيس الأركان الفريق غلام رضا أزهاري مكانه، لكنه سرعان ما قدم استقالته في ٢٩ كانون الأول وتكليف شاهبور بختيار لتشكيل حكومة جديدة، والتقى راسل كر (عضو مجلس العموم البريطاني) وأحد أعضاء حزب العمال البريطاني، الذي كانت له علاقات جيدة مع الإيرانيين الموجودين في بريطانيا، في أواسط تشرين الثاني عام ١٩٧٨ في باريس رجل الدين روح الله المصطفوي الموسوي الخميني، الذي أكد عدم وجود عداء بين الثورة الإسلامية والشعب البريطاني، ودعا الحكومة البريطانية للإعراب عن حسن نيتها تجاه الشعب الإيراني وأكد تعامله معها بالمثل(٢٦).

يتضح مما تقدم بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين خلال السنوات (١٩٤٥–١٩٧٨) قد تضاعف حجمها، ففي الوقت الذي بلغ نحو ٨,٣٠١ في عام ١٩٤٥ فأنه تأثر في عام ١٩٥١، إذ انخفضت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بسبب قرار البرلمان أولاً ثم الحكومة الإيرانية تأميم النفط واستمر ذلك لغاية عام ١٩٥٣، وتطورت العلاقات الاقتصادية بينهما، وحقق الميزان التجاري البريطاني فائضاً، وبلغ الميزان التجاري ذروته في عام ١٩٧٨ عندما بلغ ٢٤٧,٠٥٩ مليون جنيه.

**ثالثاً: انخفاض التبادل التجاري البريطاني – الإيراني (١٩٧٩–١٩٨٨) :**

استمرت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في بداية عام ١٩٧٩، إذ بلغت استيرادات بريطانيا من إيران نحو ٢٥٩ مليون جنيه بينما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو ٢٤٧,٢١٨ مليون جنيه ، وكان المستثمرون والخبراء البريطانيون يعملون في المصانع الإيرانية. بيد أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت توتراً أثر قيام الثورة الإيرانية التي أعلنت النظام الجمهوري في شباط ١٩٧٩ وتأميم الحكومة الإيرانية في ٢٠ حزيران ١٩٧٩

كل المشاريع الأجنبية وتم طرد الخبراء الأجانب عامة والبريطانيين خاصة الذين يعملون في إيران[٢٧]. والتزمت بريطانيا بالمقاطعة التي فرضتها الدول الصناعية على إيران بسبب أزمة الرهائن، إذ حدث تخلخل في هيكل العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية وشمل هذا التدهور في العلاقات الاقتصادية الثنائية في المجالات الآتية[٢٨] :

١- تأميم جميع الشركات والبنوك البريطانية العاملة في إيران.

٢- أوقفت إيران تنفيذ المشاريع المشتركة مع بريطانيا والغاء صناعات تجميع السيارات والمكائن الزراعية البريطانية.

٣- أمتناع بريطانيا من استيراد النفط الإيراني ومنع شركاتها من تنفيذ التزاماتها في إيران.

٤- تجميد بريطانيا جميع الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية، التي تقدر بـ ٨ مليار جنيه و ٢٥٠ طن ذهب.

٥- منعت إيران السفن والطائرات البريطانية من المرور عبر الموانئ والأجواء الإيرانية.

٦- امتنعت بريطانيا من تصدير السلع والمعدات إلى إيران عدا المواد الطبية والغذائية.

٧- امتناع شركات النقل البريطانية من تحميل نقل البضائع والنفط من وإلى إيران. أثر قرار التأميم على إنتاج النفط فبلغ ٥٠% عما كان سابقاً مما زاد من الصعوبات الاقتصادية للشعب الإيراني وقطعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

توقفت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا، بحيث لم تشكل نسبة تذكر في التعامل التجاري، فبلغت حوالي ١٢,٥ مليون جنيه فقط، في الوقت الذي كانت الصادرات البريطانية في عام ١٩٧٨ بلغت نحو ٨٤٧,٦٤٧ مليون جنيه أدت مقاطعة لندن الاقتصادية لإيران تكاليف الاستيراد للزيادة ما يعادل ٢٥%، واضطرت إيران لدفع مبلغ قدره ١٢٥٠ مليون جنيه رصيدها الاستراتيجي من العملة الصعبة[٢٩].

تسبب قرار بريطانيا بتجميد جميع الأرصدة النقدية العائدة للحكومة الإيرانية في البنوك البريطانية في انخفاض قيمة الريال الإيراني، إذ أصبح الجنيه يساوي ٣٦٢ ريال في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٩، وأثر تجميد الأرصدة على التحويلات الخارجية الإيرانية، فانخفضت صادرات بريطانيا إلى إيران بشكل حاد أثر هذه المقاطعة، بلغت ٤٥٧ مليون جنيه وبلغت استيرادات بريطانيا من إيران بلغت ١٢٤,٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ عن قيمة النفط البالغة نحو ٢١,٤ مليون طن استمر استيراد إيران من بريطانيا في العام نفسه، إذ اشترت إيران أدوات احتياطية لمنشآتها النفطية من خلال مؤسسة إيرانية خاصة مقرها لندن بالرغم من المقاطعة[٣٠].

انخفضت استيراد بريطانيا من إيران في العام ١٩٨٠ ووصلت إلى نسبة ١٤% عما كان سابقاً ووصل إلى أدنى مستوى لها في العام نفسه فيما بلغت نسبة استيراد إيران من بريطانيا حوالي ٨,٧% من صادرات بريطانيا، ورفضت بريطانيا عدة طلبات تقدمت بها شركات الإيرانية لاستيراد كميات كبيرة ومتنوعة من المنتجات الصناعية والآلات والمكائن والأسلحة والذخائر وقطع الغيار للدبابات والطائرات والسيارات النقل ومحطات توليد الكهرباء وسكك الحديد من بريطانيا، يذكر أن بعض هذه المواد وصلت من بريطانيا إلى إيران عن طريق شركات وساطة، من فنلندا وهولندا وسنغافورة وجنوب أفريقيا ومالطا وقبرص وعدن والسويد التي تعمل وسيط في التعامل بين بريطانيا وإيران ، فقد احتفظت بريطانيا بمكتب رعايا مصالحها بمقر السفارة السويدية في طهران، وكذلك اعتمدت إيران، بعد مقاطعة بريطانيا والدول الغربية لها، على باكستان في تجهيزها بالمنتجات الصناعية البريطانية وتزويدها بالأسلحة وقطع الغيار والذخائر البريطانية التي تحصل عليها إيران طريق السوق السوداء بواسطة القطاع الخاص الباكستاني مروراً بالأراضي الباكستانية(٣١).

وتسلمت عدة شركات بريطانية، من ضمنها الشركات التي أقامت دعوى قضائية ضد الحكومة الإيرانية، من مسولين إيرانيين استئناف العلاقات الاقتصادية بينهما، وأجرت إيران مفاوضات مع شركة برتش بيتروليوم البريطانية عن طريق ممثلي شركات اتحاد الكونسورتيوم لتوفير الأدوات الاحتياطية لصناعتها النفطية الحيوية لاقتصادها لزيادة الإنتاج لمواجهة متطلبات الحرب، وسحب الشركة البريطانية الدعوى القضائية ضد إيران بسبب قرار التأميم مقابل دفع الأخيرة للشركة تعويضات عن ممتلكاتها التي تم تأميمها تقدر حوالي ١٢٠٥ مليون جنيه يتم تقسيطها على خمس سنوات ، فوافقت بريطانيا على إعادة الشركة برتش بتروليوم لإعمالها في إيران مثلما كان سابقاً في كانون الثاني عام ١٩٨٠ تحت اسم شركة نفط المناطق القارية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويتم دفع التعويضات للشركة بشحنات نفط إيراني، وأعلنت الشركة في ٢٦ كانون الثاني استلامها قيمة الأقساط المتفق عليها مع الحكومة الإيرانية. وتزامن ذلك مع انتهاء أزمة الرهائن الأمريكان، مما ساعد على تحسين العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية وبدأت بوادر حل المشاكل العالقة بين البلدين، فقد صدرت بريطانيا نحو ١٥٠ ألف طن بضائع مختلفة إلى إيران(٣٢).

ولم تلعب بريطانيا دوراً في الحرب الإيرانية – العراقية التي اندلعت في أيلول ١٩٨٠ لكنها انتهجت مسارين في علاقتها الاقتصادية مع إيران تمثل احدهما إبقاء بعض جسور الاتصال بين البلدين لأسباب استراتيجية واقتصادية تتعلق بموقع إيران الجغرافي والاقتصادي

ضمن التطور الاستراتيجي للاحتواء المزدوج (للعراق وإيران) ولأبعاد إيران عن الاتحاد السوفيتي وعدم السماح للأخير استغلال الحرب لمصلحته، كما رفضت بريطانيا تزويد إيران بالأسلحة والمعدات الحربية والذخائر بشكل مباشر بسبب التزامها بقرار المقاطعة الذي فرضته الدول الغربية ضد إيران لكن بريطانيا سمحت بإيصال تلك المواد إلى إيران عن طريق شركات وساطة، أما المسار الثاني فيتعلق بتقديم بريطانيا الدعم السري لعناصر المعارضة للحكومة الإيرانية في شرق تركيا بالمال والسلاح وتهيئتهم للسيطرة على السلطة في حالة تطور أوضاع إيران الداخلية، وإذ ما راجعنا تصريحات المسولين البريطانيين فأن موقف بريطانيا المعلن من الحرب هو التزامها بموقف الحياد والعمل من خلال مجلس الأمن الدولي لوضع نهاية للحرب وتسوية الخلاف بين البلدين بالطرائق السلمية لأن بريطانيا تعد الحرب تهديداً مصالحها في المنطقة، وأعلنت بريطانيا عدم بيع الأسلحة والمعدات الحربية لكلا طرفي الحرب. لكن كشفت التقارير وصول الأسلحة البريطانية الصنع قيمتها بمئات الملايين من الدولارات إلى إيران رغم ذلك عن طريق شركات وساطة[٣٣].

سعت بريطانيا للتقرب من إيران، فاجرت اتصالات أولية مع الحكومة الإيرانية بهدف استعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ويعتقد أن إطلاق سراح رجل الأعمال البريطاني بايك في كانون الثاني ١٩٨١ من قبل السلطات الإيرانية سبباً لهذا التحرك. وأعرب اللورد كارنغتون (وزير الخارجية البريطانية) في نهاية شباط عن رغبته لتطوير علاقة بلاده مع إيران، خاصة بعد أن أخذ الاقتصاد الإيراني بالتعافي أثر اعتماد إيران على اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا والاتحاد السوفيتي[٣٤].

مارست بريطانيا ضغوطاً كبيرة على اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا بسبب تنفيذهم عدة مشاريع كانت تملكها الشركات البريطانية قبل الثورة في إيران، إذ بدأت شركة ميستوبيشي بتنفيذ مشرع للبتروكيمياويات جنوب إيران على الخليج العربي، لكنها أجبرت على التوقف عن تنفيذ المشروع لصالح شركة بريطانية، واستأنفت بريطانيا صادراتها لإيران، إذ اعلنت الحكومة البريطانية في أذار عام ١٩٨١ بأن جميع تعاملاتها الاقتصادية مع إيران ستكون عبر منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي شكلتها (بريطانيا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا وفرنسا) للتعامل الاقتصادي مع إيران بسبب قطع علاقاتها الدبلوماسية معها[٣٥].

تطورت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في عام ١٩٨١، إذ وقعت شركة تالبوت البريطانية عقداً مع الحكومة الإيرانية في ٢ أذار ١٩٨١ بقيمة ٢٥٠ مليون جنيه، يتضمن قيام الشركة بتجهيز إيران بـ٧٠ ألف سيارة شحن[٣٦] كبيرة مع قطع غيارها، وحثت

الحكومة البريطانية الشركة على الالتزام بانجاز العقد، إذ ساعد مكتب المصالح البريطانية بالسفارة السويدية في طهران الشركة للتوصل لهذا العقد(٣٧). ويعد هذا أكبر عقد لشركة بريطانية مع إيران في تلك السنة، وتم شحن ١٠ ألاف سيارة لكن المتحدث باسم الحكومة الإيرانية أعلن عن صعوبة تسديد بلاده قيمة العقد بالعملة الصعبة بسبب قصف الطائرات العراقية في ٣٠ أيار ١٩٨١ لمنشآت النفط الإيرانية، إذ تعرض مصفى عبادان ومرفأ التصدير في جزيرة خرج للتدمير، يذكر أن إيران تصدر ٧٠% من نفطها عبر هذا المرفأ(٣٨)، مما اضطر إيران إلى تخفيض سعر نفطها دولاراً واحداً لكل برميل وكذلك الاتجاه نحو مقايضة النفط بالسلع المستوردة، لذا اقترحت الحكومة الإيرانية تسديد قيمة العقد عن طريق مقايضة النفط الإيراني، فأرسلت الحكومة البريطانية مندوبين عن الشركة إلى طهران وجرت مفاوضات تم الاتفاق على اعتماد نظام المقايضة بالنفط أساس في التعاملات البريطانية مع إيران، وتم تسليم النفط الإيراني إلى شركة نفط محايدة، فصدرت شركة تالبوت لإيران سيارات نوع بيكان وافينجر. وواجهت طريقة المقايضة اقبالاً ملحوظاً من الشركات البريطانية لإكمال تعاقداتها السابقة مع الحكومة الإيرانية(٣٩).

توترت العلاقات البريطانية – الإيرانية أثر اعتقال جهاز المخابرات البريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٨١ ثلاثة رجال أعمال إيرانيين في مدينة مالبورن الاسكوتلندية بتهمة عقد صفقات شراء أسلحة بريطانية من السوق السوداء ونددت الحكومة الإيرانية بالحادث وطالبت بأطلاق سراح مواطنيها فوراً. واضطرت الحكومة البريطانية في ١٦ تشرين الأول للأفراج عن المواطنين الإيرانيين وتم ترحيلهم من أراضيها. فبدأت إيران تعيد النظر في علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا، على الرغم من رفض الأخيرة تزويد إيران بقطع غيار لدبابات تشفين البريطانية لجيشها(٤٠).

أعادت شركة الطيران البريطانية فتح مكاتبها في طهران واستأنفت في نهاية العام نفسه رحلاتها الجوية إلى إيران، وزار وفد رسمي إيراني في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨١ لندن حاملاً معه مقترحاً لتوسيع التعاون الاقتصادي بين البلدين وطالب الوفد من الحكومة البريطانية استخدام مهندسين بريطانيين خبراء في مجال السكك الحديد لتحويل سكك الحديد الإيرانية إلى النظام المتري الجديد في عموم البلاد مقابل تزويدها بالنفط الإيراني، كما بحث الوفد القضايا الاقتصادية والمالية العالقة، خاصة حقوق الشركات البريطانية التي تم تأميم أملاكها في إيران، وتم الاتفاق على عودة الشركات البريطانية إلى إيران لإكمال التزاماتها

السابقة، وعبر الوزير البريطاني عن ترحابه بالرغبة الحكومة الإيرانية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا[٤١].

ساعدت تلك الخطوات على تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ وصل وفد بريطاني كبير إلى طهران في ٢٠ تشرين الثاني وجرت مفاوضات شاملة بين البلدين لأنشاء مشاريع جديدة في مجال البنى التحتية وإعادة ترميم بعض المنشآت الحيوية التي دمرتها الحرب ولإكمال بعض المشاريع الصناعية التي أوقف العمل بها كما تم الاتفاق على تنفيذ بعض المشاريع. التي وقعتها الشركات البريطانية في عهد الشاه في مجال النفط والطاقة الكهربائية والنقل والصناعة التي توقفت عشية الثورة الإيرانية[٤٢].

ساهمت بريطانيا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ١٩٨١ بتجهيز إيران بما تحتاجه من المنتجات الصناعية بلغت نحو ٤٠% من صادرات المنظمة لإيران، فقد زودت بريطانيا منتجات صناعية مختلفة بقيمة ٣٦٩ مليون جنيه لإيران فيما استوردت بريطانيا من النفط الإيراني نحو ٦٦,٠٤٢ مليون طن في العام نفسه، وهي تمثل نسبة ٣٩,٣% من صادرات النفط الإيرانية وكانت شركة برتش بيتروليوم هي التي اشترت ونقلت جميع هذه الكمية من موانئ إيران الجنوبية[٤٣].

توضح نظرة على سجل التعاون التجاري البريطاني – الإيراني لعام ١٩٨١ معدل التبادل التجاري الشهري الذي بلغ نحو ٣٠ مليون جنيه، وأن غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بدأ يظهر تأثيره، وأخذت الحكومة البريطانية تقتنع باستمرار النظام الإيراني الجديد في السلطة، وسعت الحكومة الإيرانية من خلال خفض اسعار نفطها وعرضه بشروط ميسرة لتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا خاصة والدول الغربية عامة[٤٤].

بلغ إجمالي صادرات بريطانيا إلى إيران عام ١٩٨١ نحو ٢ مليار جنيه فيما كانت في العام الماضي نحو ٤ مليار جنيه ، فيما بلغت قيمة استيرادات بريطانيا من إيران حوالي ١١ مليار جنيه في العام ١٩٨١ بينما كانت قبل هذا العام نحو ١٠ مليار جنيه، وتشير التقارير الاقتصادية بأن القطاع الزراعي في إيران احتل في عام ١٩٨١ موقعاً مهماً في خطة التنمية الإيرانية، مما جعل إيران تستورد في هذا العام عدداً كبيراً من الآلات والمكائن والمعدات والأسمدة الزراعية من بريطانيا بلغت قيمها حوالي ٨٠ مليون جنيه[٤٥].

اتخذت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية في عام ١٩٨٢ مساراً جديداً تمثل بإجراء البنوك البريطانية مفاوضات مع البنك المركزي الإيراني في كانون الثاني عام ١٩٨٢ وتوصلت إلى تسوية للمشاكل العالقة بينهما، إذ كان البنك المركزي الإيراني يطالب البنوك

البريطانية دفع فوائد عن الأموال الإيرانية المجمدة فيها، وتم الاتفاق على دفع البنوك البريطانية مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه للبنك المركزي الإيراني، لكن وزارة الاقتصاد البريطانية طالبت إيران دفع تعويضات تقدر بـ ٩٠ مليون جنيه للشركات البريطانية التي أممت الثورة الإيرانية مشاريعها، الأمر الذي رفضته الحكومة الإيرانية وطالبت تلك الشركات بالعودة إلى إيران لانجاز جميع مشاريعها المتوقفة فيها، وطالبت الحكومة الإيرانية نظيرتها البريطانية بإعادة الأموال التي دفعها لها الشاه قبل سقوطه لشراء أسلحة حديثة ومفاعل نووية(٤٦).

منعت ظروف إيران عودة جميع الشركات البريطانية إليها، كذلك الوضع الاقتصادي لإيران جعلها لا تهتم بعدد كبير من المشاريع والتركيز على قطاعي النفط والزراعة وشراء الأسلحة، إذ ترغب إيران بزيادة إنتاجها النفطي وتصدير أكبر كمية لمواجهة متطلبات الحرب، إذ استوردت إيران في شباط عام ١٩٨٢ العديد من الأدوات الاحتياطية لصناعتها النفطية الحيوية مثل الآلات والمكائن والمعدات لاستخراج وتصدير النفط من شركة ماك ديرموت البريطانية قدرت قيمتها ٣٦٩ مليون جنيه، وتم هذا الاستيراد بواسطة شركات وسيطة مقابل شراء بريطانيا للنفط الإيراني بأسعار تفضيلية. وعادت الشركات البريطانية في بداية العام نفسه لشراء النفط الخام الإيراني، بغية تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ اشترت بريطانيا في مطلع العام نفسه نحو ١,٨ مليون طن من النفط الإيراني بقيمة ٢٦,٥٥٩ مليون جنيه، وتم هذا بموجب الحسومات الجديدة التي أعلنتها إيران البالغة أكثر من دولارين اقل من سعر السوق لتشجيع الدول على شراء نفطها لمواجهة المخاطر التي تواجه ناقلات النفط في ميناء خرج الذي يتعرض لقصف الطائرات العراقية، وتم شحن كمية النفط المتفق عليها إلى بريطانيا عبر شركة وسيطة مقرها امستردام، والملاحظ أن الحكومة البريطانية سمحت بعقد هذه الصفقات مع إيران لأن أصحاب المصافي البريطانية أرادوا أن يحذوا حذو اليابان التي تستورد النفط الإيراني مستفيدة من التخفيضات المغرية، وحاولت بريطانيا من خلال شراء النفط الإيراني أعطاء إشارة لرغبتها بتحسين علاقاتها الاقتصادية مع إيران. كما ساعدت بريطانيا إيران في تصفية نفطها الخام في مصافي بريطانية تقع في عدن وسنغافورة وجنوب أفريقيا بعد قصف الطائرات العراقية مصفى عبادان(٤٧).

توسع حجم المبادلات التجارية بين البلدين، فعقدت شركة تالبوت البريطانية والحكومة الإيرانية اتفاقاً ثانياً في شهر شباط لتجهيز الأخيرة بقطع الغيار للمعدات والآلات الثقيلة وسيارات الحمل، وتم شحن ١٠ آلاف صندوق قطع غيار لإيران(٤٨). وسعت إيران لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا، فأعرب عدد من المسؤولين الإيرانيين عن رغبتهم في

تعزيز العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا، فقد عقد المسؤولون الإيرانيون اجتماعاً سرياً في منتصف شهر شباط مع ممثلي الشركات البريطانية في لندن بناءً على طلب الأخيرة، ساهمت في ارتفاع الصادرات البريطانية في إيران، التي تتم معظمها عبر شركات بريطانية انشئت في دبي وامستردام وقبرص وسنغافورة ومالطا وجنوب أفريقيا. ووافقت الحكومة البريطانية على اتفاق شركة ماك ديرموت البريطانية مع الحكومة الإيرانية(٤٩).

وأغلقت محكمة لاهاي الدعوى التي تقدمت بها الشركات البريطانية، التي أممت مشاريعها بعد الثورة الإيرانية، ضد الحكومة الإيرانية في ١٥ آذار بعد أتفاق الجانبين على حل خلافاتهما توافقياً خارج المحكمة وساهم القرار في إجراء مباحثات مباشرة بين الحكومة الإيرانية وشركة برتيش بتروليوم البريطانية في نيسان لإنشاء مصفى جديد قرب مدينة آراك (وسط إيران) وطلبت إيران من الشركة البريطانية تجهيز المصفى بالمعدات والتكنولوجيا المتطورة(٥٠).

زادت صادرات بريطانيا إلى إيران، إذ أنجزت شركة ترانسمارك البريطانية في منتصف شهر نيسان من العام نفسه عدة مشاريع في قطاع الكهرباء والسكك الحديد بقيمة ١٧ مليون جنيه. وسلمت الحكومة الإيرانية للشركة مستحقاتها كافة. وسعت بعض الشركات البريطانية لعقد اتفاق مع إيران منها شركة بريتش ليلاند، التي تنتج سيارات نوع اللاندروفر، فضلاً عن عدة الشركات المصنعة لمحطات الكهرباء والآلات لإنتاج الأدوية(٥١).

كما تعاقدت شركة سامسون للملاحة البريطانية مع الحكومة الإيرانية في مطلع شهر أيار لنقل معدات كهربائية ضخمة تم التعاقد مع ألمانيا الاتحادية بلغت قيمة عقد الشركة البريطانية نحو ٣٥,٥ مليون جنيه. اضطرت إيران، بسبب انخفاض احتياطها من العملة الصعبة الذي بلغ مليار جنيه، لبيع ١٥٠ طن ذهب لبريطانيا التي جمدتها سابقاً في مصارفها. لتمويل عجز الميزانية العامة البالغ ٥ مليار جنيه(٥٢).

أعربت مارجريت تاتشر (رئيسة وزراء بريطانيا) في ٢٥ حزيران عن رغبتها للتعاون مع إيران، أثر قيام حرب الفوكلاند بين بريطانيا والارجنتين. ثم أعلن فرانيس بيم (وزير خارجية بريطانيا) عن رغبته لتحقيق للتعاون مع إيران لحاجة بريطانيا للنفط الإيراني لمواجهة ظروف حرب الفوكلاند مما شجع جميع الشركات البريطانية في منتصف العام نفسه للرجوع إلى العمل في إيران لإكمال التزاماتها السابقة في قطاعات النفط والنقل والصناعة، فيما بلغت استيرادات إيران من المعدات العسكرية البريطانية في العام نفسه نحو ٦ مليار جنيه تصل عن طريق شركات وسيطة (٥٣).

وأشارت صحيفة الانترناشنال شيرالد في ١٣ تموز ١٩٨٢ إلى موافقة بريطانيا على طلب إيران لاستئجار ناقلات نفط كبيرة لمساعدة الأخيرة على نقل نفطها من موانئ جزيرة خرج بعد رفض ناقلات النفط التوجه إليه، التي تعرضت لقصف الطائرات العراقية مرة أُخرى، إلى موانئ إيران على ساحل بحر عمان(٥٤). وأعلن هوز بور (وكيل وزير النفط الإيراني) في ١٥ أب عن استعداد بلاده للتأمين على الناقلات التي تدخل ميناء خرج من قبل شركة التأمين الإيرانية، فيما طالبت بريطانيا في ١٨ أب أن تتولى شركات التأمين البريطانية تلك العملية وذلك لعدم قدرة إيران للإيفاء بالتزاماتها في التأمين على الناقلات بسبب الازمة الاقتصادية التي تواجهها إيران واستطاعت الأخيرة زيادة كمية النفط المصدر ليصل إلى مليوني طن يومياً بعد استئجارها الناقلات البريطانية(٥٥).

ذكرت صحيفة الغارديان اللندنية في عددها الصادر يوم ٨ تشرين الأول نجاح الحكومة الإيرانية وشركة بريتش بتروليوم البريطانية للتوصل إلى اتفاق على بيع الأخيرة إيران ناقلتي نفط عملاقتين وتزود إيران الشركة بالنفط عن قيمة الناقلتين، ووافقت بريطانيا تسليم إيران ناقلة نفط عملاقة اسمها خرج، كانت إيران دفعت ٢٥٠ مليون جنيه إلى حوض الثاني لبناء هذه السفينة قبل الثورة الإيرانية. لكن رفضت بريطانيا تسليمها لإيران بسبب توتر العلاقات بينهما، وارسلت إيران ١٨٠ بحاراً للتدريب في البحرية الملكية البريطانية لقيادة السفن الجديدة. اعلنت إدارة ضمانات قروض التصدير البريطانية استئنافها تقديم قروض التأمين لتغطية الصادرات البريطانية لإيران التي تم الاتفاق عليها سابقاً، والتي تضمنت قطع غيار ومكائن ومعدات ومستحضرات طبية ومواد أُخرى(٥٦).

وأجرت الحكومة الإيرانية اتصالات بعدد من الشركات البريطانية لتنفيذ مشروع ميناء خميني، واعلنت لندن بيركيلي في نهاية عام ١٩٨٢ عن توقيعها مع شركة الموانئ الإيرانية اتفاقاً لتنفيذ المشروع، مقابل تعهد الشركة تسوية الدعوة القضائية التي أقامتها ضد الحكومة الإيرانية سابقاً(٥٧).

ووقعت الحكومة الإيرانية وشركة بريتش بتروليوم في ١٣ تشرين الثاني اتفاقاً، أبقت إيران الاتفاق سرياً، نص على إنشاء خط أنابيب لنقل النفط الإيراني من حقول إيران الجنوبية إلى ميناء جزيرة جازك على المحيط الهندي وإنشاء محطة جديدة للتصدير لتفادي قصف الطائرات العراقية. وانجزت الشركة المشروع في مطلع عام ١٩٨٣. وذكرت صحيفة الغارديان اللندنية في ٢٨ شباط عن تحميل ناقلة نفط بريطانية تبلغ طاقتها ٦٥٠ ألف طن(٥٨). وساهم المشروع بزيادة صادرات إيران النفطية التي بلغت ٧٠,١١ مليون طن تبلغ

قيمتها حوالي ١٠١,٠٣٥ مليون جنيه[٥٩]، استوردت منه بريطانيا حوالي ٢٣,٩٨٥ مليون طن ما نسبته ٣٧% منه فيما بلغت قيمة الصادرات البريطانية في عام ١٩٨٢ نحو ١٧ مليار جنيه، فيما بلغت قيمة استيرادات بريطانيا من إيران حوالي ٣٨,٣٧٦ مليون جنيه، مما شجع بريطانيا على زيادة صادراتها لإيران مقدار الضعفين تقريباً[٦٠]. تضمنت صادرات بريطانيا لإيران معدات إنتاج وتصدير النفط ومكائن والآلات ثقيلة بلغت قيمتها حوالي ٥٠٠ مليون جنيه، وكانت الصادرات البريطانية لإيران تتم عن طريق منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[٦١].

طالبت بريطانيا في مطلع آذار عام ١٩٨٣ إيران والدول المصدرة للنفط لخفض أسعار نفطها، بيد أن محمد غريني (وزير النفط الإيراني) رفض ذلك وادعى ممارسة بريطانيا ضغط على الدول المصدرة للحصول على النفط بأسعار منخفضة. وقررت إيران زيادة أسعار نفطها بنسبة ٢٠ سنتاً للبرميل الواحد ليكون السعر النهائي ١٣,٥٥ جنيه للبرميل لكن تعرض حقل نوروز النفطي على الخليج العربي لقصف الطائرات العراقية في ٢٥ آذار، جعل حسين موسوي (رئيس وزراء إيران) يناشد بريطانيا في ٢٧ أذار للضغط على العراق لوقف قصف منشآت إيران النفطية[٦٢]، وأكدت الحكومة الإيرانية رفضها لمطالب شركات النفط البريطانية، التي تطالب بتعويضات نتيجة تعرض ناقلاتها وهي محملة بالنفط للقصف في المياه الإقليمية الإيرانية. مما دفع تلك الشركات إلى عدم تنفيذ اتفاقاتها السابقة مع إيران[٦٣].

اعتمدت إيران، نتيجة تعرض مصفى عبادان وسيرى للتدمير، على شركة برتش بتروليوم بتصفية ثلاثة ملايين طن من النفط الإيراني، بصفقتين الأولى تبلغ ١,٧ مليون طن والثانية تصدر بـ ١,٣ مليون طن في مصافي الشركة في سنغافورة مقابل ٤,٥ جنيه للطن الواحد ثم تعيد الشركة مشتقات النفط إلى إيران، وكذلك استثمرت إيران في مجمع البتروكيمياوية أقامته شركة بريطانية في مدينة مدارس الهندية، وتصدر إيران ٤٨ ألف طن يومياً لتصفيته في مدينة مدارس ثم يتم إعادة المشتقات النفط إلى إيران[٦٤].

أعلنت شركة بريتش بتروليوم في ٢٠ نيسان ١٩٨٣ عن بدئها بتنفيذ مشروع كبير في إيران تبلغ تكاليفه ٨٠٠ مليون جنيه. لزيادة إنتاج النفط الإيراني ليصل إلى طاقة ٤,٥٠٠ مليون طن يومياً، إضافة إلى زيادة معدلات إنتاج بعض المصافي (طهران واصفهان)، فيما تنفذ الشركة بناء مصفى جديد بطاقة ٢٠٠ ألف طن يومياً وسط إيران بكلفة ٦٥٠ مليون جنيه للتعويض نقص المشتقات النفطية بسبب توقف مصفى عبادان وسيرى

عن العمل[٦٥]. يذكر أن إيران شاركت في اجتماع منظمة أوبك الذي عقد في ٢٢ نيسان في لندن، وتم في المؤتمر الإعلان قيام مجموعة أن.أي.جي.سي البريطانية بتصدير الغاز الطبيعي من حقل كنعان يقع بين بوشهر وبندر عباس الذي يبلغ إنتاجه ٨٠ مليون متر مكعب يومياً[٦٦].

ووقعت الحكومة الإيرانية اتفاقاً مع شركة نووفو بينيون التابعة المجموعة ايتي العامة في ١٩ تموز لتزويد مجموعة أن.أي.جي.سي بـ ١٨٠ ألف عداد لضغط الغاز الطبيعي والآلات تجميع الغاز الطبيعي لمصنع طهران للغاز السائل الذي تملكه المجموعة . يذكر أن استوردت مائة ألف عداد للغاز الطبيعي سابقاً[٦٧].

عقدت الحكومة الإيرانية مباحثات مع وفد تجاري بريطاني رفيع المستوى، يمثل مجموعة من الشركات المتخصصة بالنفط، في ١٢ أيلول ١٩٨٣ بطهران حول إمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وقالت مصادر مطلعة أن الخطوة البريطانية تأتي تنفيذاً لقرار قمة ستراسبورغ، قررت بلدان أوروبا الغربية في هذا الاجتماع تحسين علاقاتها مع إيران في المجالات كافة وفق خطوة مدروسة ومنسقة فيما بينهم[٦٨].

انجزت شركة برتش بتروليوم في ٢٨ أيلول مد خط أنابيب ربط مصفيي طهرن واصفهان بالمدن الإيرانية الأُخرى، ربطت مدينتي رشد ومشهد بمصفى طهران وربطت مدينة كرمان بمصفى أصفهان وتبلغ طاقة الخط الجديد حوالي ٣٢ مليون طن سنوياً. يذكر أن طاقة المصافي الإيرانية تبلغ نحو ٣٤ مليون طن سنوياً. كما انجزت عدة شركات بريطانية بناء مستودع كبير للمنتجات النفطية تقدر طاقته نحو ٤٠ مليون طن في شمال إيران. واتفقت إيران مع شركة سويسرية، بعد رفض شركة بريطانية تجهيز إيران بمعدات تكرير النفط قبل انجاز الشركة بناء المصفى الجديد فيها، لتجهيزها بـ ١٢ ألف مرجل لتقطير النفط بقيمة ١١٥٠ مليون جنيه لبناء مصافا جديدة[٦٩].

استطاعت بريطانيا زيادة استثماراتها في إيران في مختلف المجالات، إذ انجزت الشركات البريطانية العديد من المشاريع في القطاع (الحديد والبتروكيمياويات وصناعة السيارات تكرير النفط والمستحضرات الطبية في عام ١٩٨٤[٧٠]. لمحت صحيفة صنداي تلغراف البريطانية في عددها الصادر في ٢٥ شباط سبب عدم عودة العلاقات السياسية البريطانية – الإيرانية بعد تطور علاقاتهما الاقتصادية حتى لا تتأثر علاقات بريطانيا مع الدول العربية، وذكرت الصحيفة موافقة بريطانيا لبناء إيران سفارة جديدة لها بالمجمع الدبلوماسي في كيسيفتون وسط لندن بكلفة نصف مليار جنيه بدل من بناية سفارتها القديمة

التي تعرضت للتخريب سابقاً. ورفضت وزارة الخارجية البريطانية التعليق على نبأ تحسين العلاقات السياسية بين البلدين والاستعداد لإعادة تبادل السفراء(٧١).

وجرت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية في ٨ أيار في لندن بشأن تحديد الأضرار التي لحقت ببناية سفارة كل دولة منهما لدى الدولة الأُخرى لإعادة افتتاحها. وتم الاتفاق على دفع بريطانيا مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه عن الأضرار بالسفارة الإيرانية في لندن وتدفع إيران مبلغ ٤٥٠ مليون جنيه عن الأضرار التي لحقت ببناية السفارة البريطانية في طهران أبان الثورة الإيرانية(٧٢).

وعينت إيران حسين مالوكي في ٢٠ أيار قائماً بالأعمال الإيرانية في لندن، لكن الحكومة البريطانية رفضت اعتماده، بسبب مشاركته في احتجاز الدبلوماسيين الأمريكيين أبان الثورة الإيرانية، وطالبت بتبديله. الأمر الذي جعل إيران تعين حسين شيخ الإسلام بدلاً عنه. لكنها ردت على الأجراء البريطاني بسحبها تأشيرة دخول التي منحتها للدبلوماسي مايكل سيمون أوزلباز ليحل محل هيوار بوتوت (رئيس مكتب رعاية المصالح البريطانية في السفارة السويدية في طهران). يذكر أن البعثة البريطانية في المكتب تبلغ ١٣ دبلوماسياً بريطانياً يمثلون قطاعات الاقتصادية البريطانية(٧٣).

احتجزت إيران سفينة بريطانيا في ٩ تموز محملة بالأسلحة وبضائع أُخرى بالقرب من مضيق هرمز متوجهة إلى الكويت، وتخشى إيران من وصول تلك الأسلحة إلى العراق. فقدمت بريطانيا مذكرة شديدة اللهجة في ١٠ تموز إلى الحكومة الإيرانية وطالبتها بإطلاق سراح السفينة وطاقمها. وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ تموز أطلاق إيران سراح السفينة البريطانية مع جميع طاقمها(٧٤)، مما ساعد على انتهاء الأزمة بين البلدين دون تأثيرها على علاقاتهما الاقتصادية.

أشارت نشرة اللويدز الملاحية في لندن يوم ١٩ تموز إلى انجاز عدة شركات بريطانية وهولندية بناء خمس موانئ جديدة لإيران على الخليج العربي، ثلاثة منها تقع قرب مضيق هرمز فيما يقع الاثنان الآخران في جزيرة طمب الكبرى وميناء لانكه، لزيادة صادراتها للخارج. وكذلك تساهم شركة بريطانية أُخرى في تطوير ميناء خميني الذي تضرر نتيجة الحرب(٧٥).

انخفضت الصادرات البريطانية لإيران في العام ١٩٨٥ بنسبة ١٦% مقارنةً مع العام السابق، التي بلغت نحو ٢٩٨ مليون جنيه وعند مقارنتها مع استيرادات بريطانيا من إيران التي تبلغ ٤٨ مليون جنيه فهناك فائض بمبلغ ٢٥٠ مليون جنيه لصالح بريطانيا مقارنةً

بفائض العام الماضي الذي بلغ نحو ١٤٧,٥ مليون جنيه ويرجع سبب انخفاض الصادرات البريطانية لإيران لقرار مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) بتحديد سقف أعلى للاستيراد من الخارج قيمته ١٣,٧٥ مليار جنيه [٧٦]. ولم يشكل انخفاض الصادرات البريطانية ضرراً جسيماً على بريطانيا بقدر ما سبب ضرراً كبيراً على إيران. أعلنت شركة برتش بتروليوم في ٢٦ كانون الثاني ١٩٨٦ عن تسليمها آخر قسط من الحكومة الإيرانية عن ممتلكاتها التي تم تأميمها سابقاً والبالغة نحو ٣٥٠ مليون جنيه. وبذلك تكون الشركة حصلت على تعويض عن كل ممتلكاتها في إيران فضلاً عن الخسائر الأُخرى التي لحقت بالشركة.

وأكدت وزارة الخارجية البريطانية في ٥ شباط ١٩٨٦ على إجراء مفاوضات مع الحكومة الإيرانية لإطلاق رجل الأعمال البريطاني الذي يعمل في شركة ماك ديرموت النفطية المعتقل في طهران مقابل أطلاق سراح مواطن إيراني محتجز في لنن بتهمة تفجير منزل في لندن لتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين[٧٧].

اتفقت الحكومة الإيرانية مع شركة سانتا النفطية البريطانية، وهي أحدى شركات اتحاد كونسورتيوم في ٢١ شباط على تسوية الدعوة القضائية التي قدمتها الشركة إلى محكمة التعويضات في لاهاي ضد إيران مقابل دفع الأخيرة مبلغ ١٥,٨٣ مليون جنيه للشركة وعودتها للعمل في إيران للتنقيب عن النفط في جنوب البلاد[٧٨].

طالبت صحيفة الجمهورية الإيرانية في عددها الصادر في ٢٠ نيسان الحكومة الإيرانية بإعادة النظر بالعلاقات مع بريطانيا. يذكر أن الحكومة الإيرانية أزالت في ٦ تموز صورة كاريكاتورية كبيرة لرئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر من جدار بناية السفارة البريطانية في طهران. ورحبت الحكومة البريطانية بالأجراء وعد الدبلوماسيون البريطانيون الخطوة الإيرانية جزءاً من جهود الحكومة الإيرانية لتحسين العلاقات السياسية بعد أن تعززت العلاقات الاقتصادية بين البلدين[٧٩].

وحذرت صحيفة الفاينانشيال تايمز اللندنية في عددها الصادر يوم ٢٢ أب من توتر العلاقات بين البلدين بعد تفجير منزل معارض إيراني في لندن قبل يومين واتهمت الشرطة البريطانية الدبلوماسيين الإيرانيين بالحادث وطردت أحدهم. الأمر الذي نفته السفارة الإيرانية. وطلبت إيران من أحد الدبلوماسيين البريطانيين مغادرة البلاد. وقدمت بريطانيا طلباً إلى الحكومة الإيرانية في بداية أيلول لاعتماد دبلوماسيين بريطانيين جديدين بدلاً من الدبلوماسيين اللذين تم طردهما، لكن الحكومة الإيرانية لم ترد على الطلب لمدة شهرين[٨٠].

ذكرت جريدة الغارديان اللندنية في عددها الصادر يوم ٢٣ أب ١٩٨٦ تعرض جزيرة سيرى في ١٣ أب لقصف الطائرات العراقية، فانخفضت صادرات إيران النفطية من ١,٨ مليون طن يومياً في النصف الثاني من العام نفسه إلى ١,٢ مليون طن يومياً. واضطرت إيران لتصدير نفطها، الذي تعتمد عليه كثيراً لتمويل نفقات الحرب، عبر جزيرة لاراك التي تبعد ٢٥٠ كيلومتر شرق جزيرة سيرى بواسطة نقل النفط من جزيرة خرج بالناقلات إلى جزيرة لاراك حيث وضعت بخزانات كبيرة عائمة مؤقتاً ثم يتم شحن الناقلات الأجنبية بالنفط منها. مما دفع شركة الناقلات الإيرانية لشراء واستئجار ناقلات نفط جديدة من بريطانيا، فقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة البريطانية في ٢٢ أب موافقتها على شراء إيران ٥٠ ناقلة نفط مستعملة تتراوح حمولتها ما بين (١٠٠,٠٠٠– ٢٠٠,٠٠٠) طن بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه[٨١].

أوضح تيم رنتون (المتحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية) في ١٩ تشرين الثاني عن رغبة بلاده، أثناء مقابلة جلال ساداتيان (القائم بالأعمال الإيرانية في لندن) بمناسبة انتهاء أعماله، لتحسين العلاقات مع إيران، وتأمل الدبلوماسي الإيراني حدوث تحسن في العلاقات الدبلوماسية بينهما، وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ تشرين الثاني بدء تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين لندن وطهران، وأنها قبلت اعتماد اخواند زاده باسطي قائماً بالأعمال الإيرانية في بلادها. ووضع هذا القرار حداً لمدة طويلة من القطيعة الدبلوماسية التامة بين البلدين اللذين لديهما علاقات اقتصادية جيدة خلال مدة القطيعة الدبلوماسية الطويلة منذ نجاح الثورة الإيرانية في اسقاط نظام الشاه ويأتي هذا القرار في الوقت الذي يستأنف البلدان محادثات مباشرة لتزويد إيران بمعدات ومكائن والآلات (مثل سيارات مختلفة الأنواع ومعدات المحطات الكهربائية وقطع غيار لصناعتها النفطية والغازية والبتروكيمياويات). وأكدت مارغريت تاتشر إمام مجلس العموم البريطاني هذه الاتصالات وقالت أن الحكومة البريطانية في السابق وقعت عقوداً مع الشاه واستلمت قيمتها. واضافت بأن بلادها زودت إيران بكميات صغيرة من قطع الغيار العسكرية بمقتضى العقود السابقة وتعهدت بعدم تسليم حكومتها أي أسلحة لأحد طرفي الحرب[٨٢].

وأجرى بعض مسؤولون إيرانيون مع مجموعة بليسي البريطانية (أكبر شركة للمنتجات الإلكترونية) مفاوضات في ٢٧ تشرين الثاني في لندن لتجهيز إيران بأجهزة الدفاع والتحكم الجوي وأجهزة رادار متطور تبلغ قيمتها نحو ٢٠٧٠ مليون جنيه، واعتبرت الشركة أن تلك الأجهزة غير قتالية وتستعمل للأغراض المدنية ولا تخضع للقيود التي تفرضها الحكومة البريطانية على بيع الأسلحة لإيران. وكشفت مصادر صحفية النقاب عن مفاوضات جديدة

بين رجال أعمال إيرانيين وشركة اللاندروفر في ٢٨ تشرين الثاني لتزويد إيران بسيارات يبلغ عددها ٣٠٠٠ سيارة تبلغ قيمتها حوالي ٢١٧٠ مليون جنيه ، ونفى وزير الدولة للشؤون التجارية البريطانية الان كلارك بيع بلاده أسلحة لإيران من شأنها اطالة أمد الحرب وأكد تمسك بلاده بسياسة الحياد في الحرب الإيرانية – العراقية(٨٣).

أستدعى يتموتي ايجز (نائب وزير الخارجية البريطاني) في ٨ كانون الأول القائم بالأعمال الإيرانية في لندن إلى مقر وزارة الخارجية وطالب بالأفراج عن المواطن البريطاني المسجون في طهران وهدد بأن ذلك يؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية و السياسية بين البلدين(٨٤).

استعرضت صحيفة فاينانشيال تايمز اللندنية في عددها الصادر في ٢٠ أذار عام ١٩٨٧ عوامل قوة العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية ودوره في بيع حكومة حزب المحافظين برئاسة مارغريت تاتشر في ١٨ أذار حصتها المتبقية في شركة برتش بتروليوم والبالغة ٦٧٨,٥٠٠,٠٠٠ سهم وبلغت نسبتها ٣٢% من أسهم الشركة إلى إيران بمبلغ ٥٦٠ مليار جنيه ، وتوضح الصفقة قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين(٨٥).

توترت العلاقات بين البلدين أثر اعتقال الشرطة البريطانية أحمد قاسمي (مساعد القائم بالأعمال الإيراني في لندن) في ٢٨ أيار في مدينة مانشستر. فردت الحكومة الإيرانية باعتقال أدوارد شابلن (عضو مكتب رعايا المصالح البريطانية في السفارة السويدي بطهران) في ٢٩ أيار وهدد جيفري هاو (وزير خارجية بريطانيا) في ٣٠ أيار بقطع جميع العلاقات مع إيران مالم تطلق سراح الدبلوماسي البريطاني بأسرع وقت، وحذر برلمانيين بريطانيين من عقد اتفاقات سرية مع إيران لتحقيق ذلك(٨٦).

وقررت الحكومة البريطانية في ١٤ حزيران طرد خمسة من الدبلوماسيين الإيرانيين وردت إيران طرد أربعة دبلوماسيين بريطانيين العاملين في طهران، ولم يبق إلا دبلوماسي بريطاني واحد وهو ماتري مع خمسة موظفين بريطانيين هناك. رغم الأزمة بقي الخبراء ورجال الأعمال البريطانيون يمارسون عملهم بشكل طبيعي في إيران وبقيت الأخيرة مصدر بريطانيا الرئيس بالنفط(٨٧).

وأعلن جوزيف مزو (نائب وزير الخارجية البريطانية) في ١٩ حزيران عزم حكومته عن المحافظة على علاقاتها الاقتصادية الطبيعية مع الحكومة الإيرانية، واكد حرص وزير الخارجية البريطاني على أنهاء خلاف الدبلوماسيين بين البلدين. وعدّت الحكومة البريطانية إيران دولة كبيرة في المنطقة ولا ترغب بريطانيا بقطع علاقاتها معها. وتأمل الحكومة

البريطانية أن لا تتأثر علاقاتها الاقتصادية مع إيران بهذا الخلاف، إذ بلغت قيمة الصادرات البريطانية إلى إيران حوالي ٣٩٩٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٧، وتمثل إيران السوق الثالثة لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد المملكة العربية السعودية والعراق. فيما بلغت استيرادات بريطانيا من إيران حوالي ١٠٠٠ مليون جنيه وتشمل استيرادات النفط(٨٨).

أنتهى الخلاف الدبلوماسي بين بريطانيا وإيران، فقد أطلع جيفري هاو في الأول من تموز مجلس العموم البريطاني بانتهاء الخلاف مع إيران بعد أطلاقها سراح الدبلوماسي أوارد شابلن وتقديم بريطانيا اعتذار عن أتهام الدبلوماسي أحمد قاسم بالسرقة وأطلاق سراحه. وكان لهذا التطور دور في تعزيز علاقات البلدين. وعقد الدبلوماسيون الإيرانيون اتفاق مع شركة بريطانية لشراء معدات مهمة في لندن. رد جيفري هاو على انتقادات جورج رونرنستون (عضو حزب العمال البريطاني)، لسماح الحكومة البريطانية بذلك، بقوله : "أنهم يمارسون عمليات تجارية محضة تتم في إطار القانون البريطاني"(٨٩).

وذكرت صحيفة الغادريان اللندنية في عددها الصادر ١٥ أب عقد تايني رونالد (رئيس شركة لونرو البريطانية) مع الحكومة الإيرانية اتفاقاً في طهران لشراء النفط الإيراني وتكريره بالخارج ثم إعادة مشتقاته إلى إيران وتجهز الشركة الأخيرة بما تحتاجه من سلع ومنتجات صناعية بقيمة حوالي ١٠,٠٠٠ مليون جنيه، واشترت الشركة من شركة موبيل أويل لشراء منشآت تكرير النفط التي تملكها الأخيرة في مدينة الهاديش الفنزولية لاستغلالها في تكرير النفط الإيراني(٩٠).

ذكرت صحيفة لويدز ليست البريطانية للتأمين زيادة إيران لقيمة التأمين على الناقلات النفط الأجنبية التي تنقل النفط من ميناء جزيرة خرج، ووصل إلى ٢% من قيمة الناقلة والشحنة(٩١).

تأثرت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية بعد تعرض ناقلة نفط جيتشل بزيز تحمل العلم البريطاني في ٢٢ أيلول في مياه الخليج العربي بنيران زورق حربي إيراني، فأغلقت الحكومة البريطانية مكتب إيران التجاري في لندن، مما أرضت بعلاقات كلا البلدين لكن الأمر لم يصل إلى قطع العلاقات الاقتصادية بينهما وطالبت مارجريت تاتشر بضرورة المحافظة على مبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية وطالبت إيران بالالتزام بقرار ٥٩٨ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي لوقف الحرب مع العراق(٩٢).

سعت إيران لتحسين علاقاتها مع بريطانيا، فأجرى دبلوماسيين إيرانيين محادثات مع ديفيد ميلر (وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية) في ٨ حزيران عام ١٩٨٨ لتطوير

العلاقات بين البلدين وتنظيم الجهود لأنهاء المشاكل بينهما. ورحب الوزير البريطاني بتحسين علاقات بلاده مع إيران، وأضاف بأن علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية لم تنقطع وتسعى بريطانيا للتوصل إلى تسوية لحرب الخليج الأولى. وتم الاتفاق على تسوية الخلافات العالقة بينهما، إذ وافقت الحكومة البريطانية على دفع مبلغ قدره ١٧,٨٣ مليون جنيه لترميم الأضرار التي لحقت ببناية السفارة الإيرانية في لندن وتدفع إيران ٩ مليون جنيه عن الأضرار التي لحقت ببناية السفارة البريطانية في طهران أبان الثورة الإيرانية. وتم الاتفاق على استمرار التبادل التجاري بين البلدين(٩٣).

لاستئناف العلاقات البريطانية – الإيرانية، زار وفد برلماني بريطاني طهران في ١٩ حزيران والتقى جواد لاريجاني (نائب وزير الخارجية الإيراني) الذي أكد على عمق علاقة إيران مع بريطانيا التي تعتمد على المصالح المشتركة بينهما، فيما قال علي رضا المعيري (نائب رئيس الوزراء الإيراني) بأن الوقت ملائم للبلدين لتحسين العلاقات بينهما كما كانت سابقاً بالطرق الدبلوماسية(٩٤).

ووصف رئيس الوفد البريطاني اللورد روبرت هيكس في ٢٨ حزيران الاجتماع بين برلماني البلدين مفيد لتطوير علاقاتهما الثنائية وأكد على اهتمام وفده بإقامة علاقات أفضل مع إيران وطالب علي أكبر هاشمي رفسنجاني (رئيس مجلس الشورى الإيراني) الوفد البريطاني بإلزام حكومته لتطبيق قرار ٥٩٨ لمجلس الأمن الدولي، وزار محمد جواد لاريجاني لندن في ٣٠ حزيران لبحث الأمور التي تم الاتفاق عليها مع الوفد البرلماني البريطاني. ووصف أخواندا باسطي هذه الزيارة بأنها مهمة لإزالة المشاكل العالقة بين البلدين وإقامة علاقات بينهما على أساس المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتوثيق الروابط الاقتصادية والسماح لإيران بإعادة فتح مكتبها التجاري في لندن، وأشار إلى أهمية العلاقات التي تربط إيران وبريطانيا مؤكداً على استعداد بلاده لتعزيزها وقدم الوفد البرلماني البريطاني في ٣٠ حزيران تقريراً عن زيارته لطهران إلى مجلس العموم ومجلس اللوردات البريطاني وطالب بإعادة افتتاح السفارة البريطانية في طهران وإقامة علاقات اقتصادية مع إيران(٩٥).

كشفت وزارة الخارجية البريطانية في ٢ تموز عن قرب أجرائها محادثات مع إيران لمتابعة المحادثات الأخيرة ويتولى القائم بالأعمال الإيرانية في لندن رئاسة الوفد الإيراني، واخذت الحكومة البريطانية تسعى لتحسين علاقات بلادها مع إيران، إذ أصر المسؤولون البريطانيون على أجراء تغيير في السياسة البريطانية تجاه إيران خاصة بعد زيارة الوفد

البرلماني البريطاني إلى طهران. وفي نهاية المحادثات تم الاتفاق استئناف علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية بصورة كاملة وطبيعية وحل القضايا العالقة بالمباحثات المباشرة بين البلدين. وبموجب الاتفاق دخلت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية مرحلة جديدة، بعد المرحلة العصيبة التي مرت بها علاقات البلدين، إذ اتخذت الدولتان خطوة مهمة لتحقيق التقارب بينهما عند اتفاقهما على إجراء محادثات مباشرة لحل كل القضايا العالقة، وكانت تتوافر في إيران فرص اقتصادية كبيرة وبظهور بوادر انتهاء حرب الخليج الأولى حرصت بريطانيا للحصول على صفقات لإعادة الأعمار في إيران. وأبلغ اخواندا باسطي مسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية في ٨ تموز موافقة حكومته على الشروط البريطانية، التي تشترط الموافقة على قرار ٥٩٨، لإعادة علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران(٩٦).

وذكرت صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم ٩ تموز عودة العلاقات الدبلوماسية بين لندن وطهران وارجعت الصحيفة سبب ذلك للعامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، إذ كان أمام بريطانيا فرص اقتصادية كبيرة للمشاركة في مشاريع إعادة أعمار إيران عن طريق الشركات البريطانية، وتشير التقارير أن ستين شركة بريطانية شاركت في معرض طهران الدولي الذي عقداً مؤخراً. وأن اغلب هذه الشركات وقعت عقود تقدر قيمتها بعشرات الملايين من الجنيهات وخاصة في مجال صناعة البتروكيمياويات، وهي الصناعة التي لحقت بها أضرار جسيمة نتيجة الحرب، وكانت الحكومة الإيرانية ترغب في تطوير هذه الصناعة المهمة للحصول على العملة الصعبة التي تحتاجها لتنفيذ برنامج إعادة الأعمار. وفضلا عن شركات البناء البريطانية التي تسعى إلى عقد صفقات كبيرة قبل أن تحصل عليها شركات الدول الأوروبية الأُخرى التي إعادة علاقاتها الاقتصادية مع إيران إلى طبيعتها السابقة(٩٧).

أكدت وزارة الخارجية البريطانية في ٩ تموز صحة الأنباء القائلة باستعدادها لبناء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إيران بعد موافقتها على التعامل بالمثل. وأعلنت مارجريت تاتشر أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٠ تموز إعادة الدبلوماسيين البريطانيين إلى إيران بعد موافقة الأخيرة على قرار ٥٩٨. وأضافت : أن هناك نوايا طيبة في إيران للعمل على حل جميع المشاكل العالقة مع بريطانيا، ورحبت الحكومة الإيرانية بتصريح مارجريت تاتشر وعدته المرة الأولى التي تعلن فيها الحكومة البريطانية عن استعدادها لتغيير مواقفها من إيران من أجل تحسين العلاقات في جميع المجالات بين البلدين(٩٨).

زار وفد دبلوماسي بريطاني برئاسة رودي طهران في ١٠ أب في محاولة أولى منذ سنوات، لتطبيع العلاقات بين البلدين والمحافظة على مصالحها، إذ يوجد فرص استثمارية

كبيرة في إيران تسعى بريطانيا للحصول على صفقات أعمار البنية التحتية التي دمرتها الحرب في إيران. كانت الأخيرة بحاجة إلى خبرة الشركات البريطانية، إضافة لمصلحة إيران أن تكون علاقاتها جيدة مع حكومة لها ممثل في مجلس الأمن الدولي للحصول على دعم بريطانيا في مفاوضات وقف أطلاق النار التي وافقت إيران على أجرائها مع العراق حول سلام دائم بين البلدين على الرغم أنها قضية مباشرة تخص الحكومتين وهي مسألة ثنائية بين إيران والعراق. وكانت الحكومة الإيرانية تود أن تساعدها بريطانيا، في تشكيل لجنة دولية لتحديد البلد الذي بدأ الحرب للحصول على تعويضات من العراق، عبر أقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، يذكر أن الدبلوماسيين البريطانيين حصلوا على تأشيرة الدخول إلى إيران من السفارة البريطانية في طهران. وزار وفد إيراني رسمي لندن في الوقت نفسه وأجرى مفاوضات سرية مع الدكتور رونزي (رئيس اساقفة الكنيسة الانكلكانية) وصرح محمد مهدي دبستي (القائم بالأعمال الإيراني في لندن) في ١١ أب سعي بلاده لتحسين علاقاتها مع بريطانيا[٩٩].

جرت مباحثات تمهيدية بين بريطانيا وإيران على مستوى الخبراء في ٢٠ أيلول بمدينة جنيف استمرت لمدة ثلاثة أيام بحث فيها عدة قضايا عالقة بين البلدين وتم وضع برنامج تنفيذي لتطبيع العلاقات بين البلدين. واتفق الطرفان على القسم الأعظم من البيان الختامي والبرنامج. وأعلنت مصادر مقربة من ميدان المباحثات اختلاف وجهات النظر الجزئية بين الطرفين سيتم بحثها من خلال عودة الوفدين إلى مسؤولي البلدين. وتم الاتفاق على حل أغلب القضايا العالقة بين البلدين. والتقى ديفيد مويرز مع علي جواد لاريجاني في ٢٧ أيلول بجنيف وتم الاتفاق على تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين وحل جميع خلافتهما. وإصدار البيان المشترك. والتقى وزير خارجية بريطانيا مع علي أكبر ولايتي (وزير الخارجية الإيرانية) في ١٤ تشرين الأول بجنيف وناقشا تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين، وتم المصادقة على النتائج التي توصل اليها اجتماع الخبراء السابق. واستعادت الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية الكاملة منذ ذلك اللقاء[١٠٠].

ذكرت صحيفة الصاندي تايمز في عددها الصادر يوم ٣٠ كانون الأول عام ١٩٨٨ تحسن العلاقات بين بريطانيا وإيران أثر أطلاق إيران سراح المواطن البريطاني نيكولاس نيكولا في ٢٦ كانون الأول وهي خطوة مهمة في بناء روابط العلاقات بين البلدين. ولكي تتمكن العلاقات السير إلى الأمام دعت الصحيفة لندن أن تقابل بمبادرة مماثلة. وأعلنت

بريطانيا عن رغبتها للحصول على حصة من مشاريع إعادة الأعمار في إيران وهي مشاريع ضخمة، لذا رغبت الحكومة البريطانية إزالة العقبات في طريق عودة شركاتها للعمل في إيران. وتم افتتاح السفارة البريطانية في طهران وارسلت بريطانيا ستة عشر دبلوماسياً إليها، فيما ارسلت إيران عدد من دبلوماسيها في سفارتها في لندن. وسمحت إيران لرجل الأعمال البريطاني روجر كوبر المسجون لديها في ٣٠ كانون الأول للقاء شقيقه(١٠١).

**الخاتمة :**

اتسمت العلاقات الاقتصادية البريطانية – الإيرانية منذ عهد الشاه بالتطور المستمر، فقد ساهمت الشركات البريطانية في بناء الاقتصاد الإيراني خاصة بقطاع النفط، إذ حصلت شركة دراسي في عام ١٩٠١ على امتياز استخراج وتصدر النفط في إيران. وامتلكت الحكومة البريطانية أسهماً كبيرة في عدة شركات عاملة في إيران.

فازدادت استيرادات بريطانيا للنفط الإيراني التي بلغت نسبته ٥٢% من أجمالي الإنتاج، كما اتسعت استيرادات بريطانيا من إيران لتصل إلى ٥٧% خلال مدة البحث، كذلك ازدادت صادرات بريطانيا لإيران خلال المدة نفسها وأشر عجزاً في الميزان التجاري لصالح بريطانيا أغلب هذه السنوات.

سعت بريطانيا للمحافظة على مصالحها الاقتصادية في إيران، فساعدت بريطانيا بقيام انقلاب الحوت في عام ١٩٢٣ واصبح الشاه رضا البهلوي ممثلاً لمصالحها في إيران فقدمت بريطانيا الدعم له. وفرضت بريطانيا على الحكومة الإيرانية اتفاق في عام ١٩٤٣ ضمنت امتياز شركة برتش بتروليوم لدراسي.

وطالبت الحكومة البريطانية نظيرتها الإيرانية في عام ١٩٤٨ التوقيع على البروتوكول الإضافي للاتفاقية السابقة. لكن البرلمان الإيراني رفض المصادقة عليه وقرر في ٣٠ نيسان ١٩٥١ تأميم النفط الإيراني ومصادرة ممتلكات الأجانب، وحالت عدة ظروف دون نجاح قرار التأميم، منها الضغوط البريطانية الاقتصادية التي فرضتها على إيران من خلال مقاطعة النفط الإيراني والاستعاضة عنه بنفط دول الشرق الأوسط الأُخرى. نجحت تلك الضغوط في أسقاط حكومة مصدق في أب عام ١٩٥٣ وعادت الهيمنة الغربية على النفط الإيراني عن طريق اتحاد شركات (الكونسورتيوم).

حاول اتحاد الكونسورتيوم استغلال احتكاراته لأجل تحقيق اكبر قدر من الارباح من خلال زيادة صادرات النفط الإيراني مما أضر بالثروة الإيرانية. مما دفع الحكومة الإيرانية في

عام ١٩٧٣ إلى تحويل امتياز شركات الاتحاد إلى عقود خدمات تعاقدية تديرها شركة النفط الوطنية الإيرانية.

وساعد ذلك على زيادة حجم الصادرات البريطانية لإيران وزيادة حجم استيرادات البريطانية من إيران خلال مدة البحث، فقد بلغ حجم المعاملات التجارية بين البلدين خلال عام ١٩٧٥ نحو ١٧٩١ مليون جنيه ، ارتفع إلى ٤٩٤١ مليون جنيه في عام ١٩٧٧ والملاحظ أن الميزان التجاري يميل لصالح إيران فائضاً قدره ٦٤ مليون جنيه ارتفع إلى ٦١١ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ ويعود سبب ذلك إلى زيادة الصادرات الإيرانية وخاصة النفطية لبريطانيا التي بلغت قيمتها حوالي ٢٢٣٥ مليون جنيه في حين لم تتجاوز استيراداتها من إيران نحو ١٣٥٢ مليون جنيه وحقق الميزان التجاري الإيراني في عام ١٩٧٨ فائضاً لا يزيد عن ١٧١ مليون جنيه ، ويعود سبب انخفاض ذلك الفائض إلى زيادة استيرادات إيران من بريطانيا نحو الضعف والتي بلغت حوالي ٢٤١١ مليون جنيه في عام ١٩٧٨.

تدهورت العلاقات الاقتصادية بين البلدين عند قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ التي قررت تأميم جميع ممتلكات الأجانب في إيران، فقطعت بريطانيا جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية معها، إذ فرضت بريطانيا مقاطعة على النفط الإيراني وجمدت جميع الأرصدة الإيرانية في مصارفها ورفضت تصدير السلع والمنتجات لإيران، فتدهور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فانخفضت الصادرات البريطانية لإيران في العام نفسه بنسبة ١٠% فيما انخفضت استيرادات بريطانيا من إيران بنسبة ٧١% عن العام الماضي عادت العلاقات التجارية بين البلدين، على الرغم استمرار المقاطعة البريطانية ضد إيران، فاستوردت بريطانيا في عام ١٩٨٠ حوالي ٢١,٤ ألف طن من النفط الإيراني بلغت قيمتها حوالي ٢١٧,٥ مليون جنيه ، فيما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو ١٢,٥ مليون جنيه .

استأنفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فأعيدت جميع امتيازات اتحاد الكورنستيوم في كانون الثاني في عام ١٩٨١ بشركة نفط المناطق القارية، فقد بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو ٣٦٩ مليون جنيه فيما بلغت استيرادات بريطانيا من إيران حوالي ٣٢٢,٨٧٥ مليون جنيه، واستوردت إيران كل احتياجاتها من المواد الاحتياطية لمنشأتها النفطية الحيوية لاقتصادها بالاعتماد على شركة برتش بتروليوم، مما ساعد على إجراء مباحثات بين المسؤولين الإيرانيين وممثلي الشركة في طهران تم الاتفاق على تسوية الأخيرة الدعوى القضائية التي رفعتها ضد إيران مقابل دفع الأخيرة تعويضات تبلغ نحو ١٠٥,٠٥ مليون

جنيه للشركة عن خسائرها في إيران، ويكون تسديد المبلغ بتصدير إيران شحنات نفط للشركة.

ساعد تحسن العلاقات الاقتصادية مع بريطانيا إيران لزيادة استيرادها، الآلات والمكائن والمعدات والاسمدة، من بريطانيا في عام ١٩٨١ بلغت نحو ٦٠ مليون جنيه، عقدت الصفقات بواسطة شركات بريطانيا تقع في هولندا وقبرص ومالطا ودبي والسويد. اتخذت العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وإيران في عام ١٩٨٢ مساراً جديداً تمثل بتوسيع حجم التبادلات التجارية المتطورة، فاستوردت بريطانيا من النفط ١,٨ مليون طن بلغت قيمتها حوالي ٢٦٥٥٩ مليون جنيه عن طريق الصفقات المباشرة التي عقدت بين البلدين. فيما صدرت بريطانيا العديد من البضائع والسلع والآلات والمعدات الثقيلة والمستلزمات الصناعية لإيران. وأعطت بريطانيا بذلك الضوء الأخضر لشركاتها لإعادة علاقاتها الاقتصادية مع إيران، التي أخذت تخفض سعر نفطها لمواجهة قصف الطائرات العراقية لميناء خرج لتشجيع الدول على تحمل المخاطر عند تحميل النفط من ميناء خرج. ثم اشترت واستأجرت عدداً كبيراً من الناقلات البريطانية لنقل النفط من ميناء خرج إلى جزيرة سيرى عند مضيق هرمز للتخلص من القصف.

وتم تسوية المشاكل الاقتصادية العالقة بين البلدين، فعقد اتفاق بين بريطانيا وإيران على حصول الأخيرة على مبلغ ٩٠٠ مليون جنيه من بريطانيا فوائد أموالها المجمدة من مصارف الأخيرة. فيما وافقت إيران دفع مبلغ قدره ٩٠ مليون جنيه تعويضات لشركات بريطانية تم تأميم ممتلكاتها في السابق، والموافقة على عودة الشركات البريطانية للعمل في إيران، بعد أن اقترحت لجنة إيرانية بإعادة القطاع الخاص في إدارة المؤسسات الصناعية والتجارية التي تم تأميمها واحتفاظ الحكومة بإدارة القطاع النفطي الحيوي لاقتصادها.

وأجرى وفد تجاري بريطاني يمثل مجموعة شركات المختصة بالنفط محادثات مع كبار المسؤولين الإيرانيين في ١٢ أيلول ١٩٨٣ بطهران تنفيذاً لقرار القمة الأوروبية في مدينة ستراسبورغ الألمانية للانفتاح على إيران في كافة المجالات بطرق منسقة وكشفت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٦ عن عقد اتفاق بين مجموعة بليسي البريطانية والحكومة الإيرانية لتزويدها بأحدث أجهزة التحكم الجوي ورادار تبلغ قيمته ٢٠٠٠ مليون جنيه. وعقدت إيران اتفاقاً مع شركة لاندروفر البريطانية لتزويدها بثلاثة آلاف سيارة تبلغ قيمتها حوالي ٢١٧٠ مليون جنيه.

فبدأت وزارة الخارجية البريطانية بتطبيع علاقاتها مع إيران وقبلت اعتماد أخوان زادة باسطي القائم بالأعمال الإيرانية في لندن. فوضع هذا الإجراء حداً لمدة طويلة من الجمود الدبلوماسي الكامل بين لندن وطهران منذ الثورة الإيرانية، ساهم ذلك في زيادة الصادرات البريطانية للضعف في العام نفسه. وعبرت بريطانيا في رغبتها لتحسين علاقاتها مع إيران، فزار وفد بريطاني كبير طهران وأجرى مفاوضات شاملة مع المسؤولين الإيرانيين لإنشاء مشاريع جديدة في مجال البنى التحتية وإعادة ترميم بعض المنشآت الحيوية التي دمرتها الحرب ولإكمال بعض المشاريع الصناعية التي أوقف العمل بها بعد قيام الثورة الإيرانية.

خطت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خطوة إيجابية ومميزة في عام ١٩٨٧، بعد اقتناع بريطانيا بقرب انتهاء الحرب، فاتفقت الدولتان على تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية، وتم الاتفاق على ترميم سفارة كل منهما في الدولة الأُخرى، إذ وافقت بريطانيا على دفع مبلغ قدره ١,٥٠٠ مليون جنيه لإيران عن أضرار سفارتها في لندن بعد اقتحام قوات بريطانية خاصة لها، مقابل دفع إيران مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه لبريطانيا عن أضرار سفارتها في طهران، فأخذت علاقات البلدين تتطور حسب مصالحهما، مما شجع على إعادة بعثتهم الدبلوماسية إلى طهران مرة أُخرى، وهي أشارة قوية على تحسين العلاقات البلدين في جميع الأصعدة.

واتخذت العلاقات البلدين مرحلة جديدة، بعد الفترة العصيبة، إذ كشفت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ حزيران عام ١٩٨٨ إجراء محادثات مباشرة مع إيران لاستكمال المحادثات السابقة، إذ أصر المسؤولون البريطانيون على إجراء تغيير في السياسة تجاه إيران بموجب توصية أعضاء في مجلس العموم البريطاني زاروا إيران. وكانت للمصالح التي تلوح في الأفق دور في تغير السياسة البريطانية، فقد ظهرت بوادر لانتهاء الحرب الإيرانية – العراقية لذا حرصت بريطانيا للحصول على عقود إعادة أعمار إيران.

## الهوامش :

(١) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٦٢، ص١٠٩.

(٢) تم استبدال اسم الشركة في عام ١٩٣٥ إلى شركة النفط الأنجلو–الإيرانية وحصلت الحكومة البريطانية بجهود ونستن تشرشل وزير المستعمرات البريطانية) على حصة نصف أسهم الشركة ثم أصبح اسمها في عام ١٩٥٤ شركة النفط البريطانية. أنظر : سهام محمد عبد، الصناعة النفطية في إيران للمدة ١٩٦٨–١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٨٩ ، ص٣٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٧ .

(٤) اندره نوشي، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٧١، ص٧٦.

(٥) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، بغداد، دار المتنبي، ١٩٦٤، ص ص ٢٢٤– ٢٢٥.

(٦) البراوي، المصدر السابق، ص١٧٠ ؛ لنشوفسكي، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(٧) البراوي، المصدر السابق، ص١٦٧.

(٨) المصدر نفسه، ص١٦٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

(١٠) لنشوفسكي ، المصدر السابق، ص٢٦١

(١١)غلام رضا نحاتي، التاريخ الإيراني المعاصر، ترجمة عبد الرحيم الحمراني، دار الكتاب الإسلامي، قم، ٢٠٠٨، ص٧٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص٧٥ .

(١٣) الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الدولية لسنة ١٩٧٥، نيويورك، ١٩٥٨، ص٢٠١–٢٠١٦.

(١٤) الكونسورتيوم : هو اتحاد عدة شركات نفط عالمية تملك شركة بريتش بتروليوم العالمية حصة ٤٠% منه وباعت ٦٠% من الاتحاد إلى شركات أُخرى. حصلت خمس شركات أمريكية على ٤٠% منها وهي :–

١– ايكسون ستاندارد أويل أوف نيوجرسي .New Exxon : Standerd Oil of New Jersey

٢– اكسيل موبيل فاكو اويل كوميني / سوكولي .New Mobil : Vacum Oil Company / Socoring

٣– نيوسوكال ستاندارد اويل كوسيني اوف كولف فرجينيا Now Socal : Standerd Oil Company of Gulf-farjnia.

٤– تكساس تباس كومبس New Taxaxo : Teyas Company

٥– كولف اويل كوربرتشون Now Gulf Oil Corperation.

فيما حصلت لشركة البريطانية – الهولندية (دتش شل) على نسبة ١٤% من الاتحاد وتملك فرنج بتروليوم الفرنسية على نسبة ٦% الباقية، وتنازلت الشركات الأمريكية الخمس في عام ١٩٥٥ من ١% من حصتها في الاتحاد إلى شركات أمريكية أُخرى صغيرة، وكان للحكومة البريطانية حق تعيين عضوين في مجلس الإدارة الاتحاد ولكل منهما حق النقض Veto ويتخذ قراراته بالأغلبية وتعرض على وزارتي الخزانة والبحرية ويكون قرار الأخيرتين نهائياً، ويحق لبريطانيا تدقيق حسابات الاتحاد، أنظر: حسن أحمد سلمان، اقتصاديات الشرق الأوسط، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٦، ص٤٨٣ ؛ بنفشه كي نوش، العلاقات السعودية – الإيرانية منذ بدايات القرن العشرين حتى اليوم، ترجمة ابتسام بن خضراء، بيروت، دار الساقي، ص١١٠ .

(١٥) الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الدولية لسنة ١٩٧٥، ص١١٦–١٢٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص١٢١ ؛ بنفشه كي نوش، المصدر السابق، ص١١٩.

(١٧) الأمم المتحدة، الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الدولية لسنة ١٩٧٥، ص١٢١–١٢٣.

(١٨) إيان سيمور، الأوبك: أداة تغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، الكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ١٩٨٣، ص٤٢ ؛ بنفشه كي نوش، المصدر السابق، ص١٢٧.

(١٩) غلام، المصدر السابق، ص١٥٨ ؛ بنفشه كي نوش، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢٠) نشرة عالم النفط، لندن، ٦ آب ١٩٨٣.

(٢١) غلام، المصدر السابق، ص٤٩٥ .

(٢٢) نوش، المصدر السابق، ص١٤٦ .

(٢٣) سعد جعفر منصور، خسارة الدول المصدرة للنفط في ظل التنظيم الاحتكاري، مجلة النفط والتنمية، العدد٤، السنة ١٩٧٨، ص١٠٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١١١-١١٥.

(٢٥) بلغ مجموع صادرات إيران في عام ١٩٧٨ نحو ١٣٠٠١ مليون جنيه. أنظر : سلمان عاطف، تأميم النفط الإيراني، مجلة البترول والغاز العربي، الكويت ، السنة ١٥، العدد ٢، شباط ١٩٧٩، ص٥٤ .

(٢٦) غلام، المصدر السابق، ص٧٢٣ .

(٢٧) يوجد في إيران عدد كبير من المصانع والمشاريع (مصانع سيارات، وغزل ونسيج، والأسمة، الزجاج ومصافي تكرير النفط وخطوط أنابيب نقل النفط ومرافئ شحن النفط ومحطات كهربائية) يبلغ عددها ٦٥٠٠ مصنع يعود أغلبه إلى مستثمرين بريطانيين وأجانب. وتوقفت العديد منها بعد تأميم إيران جميع المصانع الأجنبية في عام ١٩٧٩. أنظر : مجلة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، العدد ٣٢، كانون الثاني ١٩٨٥، ص٣٨٠ .

(٢٨) سلمان عاطف، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٢٩) DAILY EXPRESS (New Papoar), ٢٧ Feb ١٩٨١.

(٣٠) البراوي، المصدر السابق، ص٩٢.

(٣١) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع ٩ أيلول ١٩٨٣، ص٤٧-٥٦.

(٣٢) Financial Times (News Paper), ٣ March ١٩٨١.

(٣٣) The Daily Telegraph (News Paper), ٢٨ Febr١٩٨١.

(٣٤) أصبحت اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا الاتحاد السوفيتي أكبر مورد لإيران. احتلت اليابان المرتبة الأولى في تصدير السلع إلى إيران، إذ بلغت في عام ١٩٨٠ نحو ٩٢٥ مليون جنيه ، تليها ألمانيا الغربية بلغت صادراتها نحو ٨٠٥ مليون جنيه . وجاءت إيطاليا بالمرتبة الثالثة بلغت صادراتها نحو ٣٧٥ مليون جنيه ، ثم يأتي الاتحاد السوفيتي في المرتبة الرابعة بلغت صادراتها نحو ٣٢٥ مليون جنيه . أنظر : صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الولية، التقرير السنوي للعام ١٩٨٠، نيويورك، ١٩٨١، ص١٣٢.

(٣٥)Homa Katouzian, political Economyof Modern Iran, London, University Pries, ١٩٨١, P.١٧٥.

(٣٦) تملك إيران ٦٧ ألف سيارة شحن كبير لكنها لا تكفي لاستيعاب المواد المستوردة التي تبلغ سنوياً ٢٢ مليون طن وتوزيعها إلى المدن الإيرانية. أنظر : Homa Katuozian, Op. Cit, P. ١٢٧.

(٣٧) Financial Times (News Paper), ٣ March ١٩٨١.

(٣٨) اتبعت إيران طريقة تقوم بنقل نفطها من جزيرة جرج بواسطة ناقلات نفط كبيرة إلى جزيرة سيرى، التب تبعد ٢٥٠ كيلو متر جنوب جزيرة خرج، ويتم خزن النفط في مستودعات عائمة لكي تتمكن ناقلات نفط الأجنبية من تحميل النفط ونقله إلى الدول المشترية له بأمان. مما جعل إيران تبحث عن شراء واستئجار ناقلات نفط كبيرة من بريطانيا لهذا الغر وجرتم فاوات توصلت الاتفاق على بيع وتأجير ناقلات نفط بريطانية لإيران والأفراج عن السفينة الإيرانية خرج التي احتجزتها بريطانيا سابقا عند ميناء امستردام.
أنظر : وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع ٣ آذار ١٩٨٤، ص٥٢، مصدر رقم ٤، ص١٠٦.

(٣٩) Financial Times (News Paper), ٢٥ may ١٩٨٢.

(٤٠) The Times (News Paper), ٣٠ Jyn ١٩٨١.

(٤١) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع ٣، آذار ١٩٨١، ص٦٤.

(٤٢) وكالة الأنباء العراقية، ٣ آذار ١٩٨٤.

(٤٣) منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي، التقرير السنوي للعام ١٩٨١، لندن، ١٩٨٢، ص٢٣٠.

(٤٤) وزارة الخارجية العراقية، مركز الدراسات والبحوث، مجلة التقرير الشهري، ع٣، آذار ١٩٨٤، ص٤٥ .

(٤٥) المصدر نفسه، ص٤٨ .

(٤٦) وضعت إيران ميزانية عسكرية في عام ١٩٧٩ بلغت نحو ٤٩٧٠ مليون جنيه . وهي تشكل ٢٢% من الميزانية العامة لشراء أسلحة حديثة من بريطانيا. ووقع الشاه عدة اتفاقيات مع بريطانيا منذ عام ١٩٧٤ لغاية عام ١٩٧٩ لإنشاء ٢٠ مفاعلا نووياً لإنتاج الطاقة الكهربائية تبلغ قدرتها ٢٣ ألف ميكاوات بلغت كلفة البرنامج نحو ٤٠ مليون جنيه لمدة عشرين سنة. وتمنت تلك الاتفاقيات شراء المفاعلات النووية وتوفير الوقود النووي لها وتدريب العاملين الإيرانيين واستخدام الخبراء البريطانيين. وعقد الشاه اتفاق مع معهد هارويل البريطاني لإعداد برنامج للأبحاث النووية في جامعة طهرانن وذلك للتدريب عليها واستخدامها للأغراض السلمية، وقد دفعت إيران مبلغ قدره ٣٧٥ مليون جنيه قبل سقوط الشاه . أنظر : وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، الاقتصاد الإيراني لعام ١٩٨٢، بغداد، ١٩٨٣، ص٦٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص١١٣.

(٤٨) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع٢ شباط ١٩٨٢، ص٤٩–٥١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٥٧ .

(٥٠) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التقرير السنوي للعام ١٩٨٢، لندن، ١٩٨٣، ص١٢٧.

(٥١) صبري عبد الرزاق، القطاع النفطي في إيران ، بغداد، ١٩٨٦، ص١١٣.

(٥٢) Financial Times (News Paper), ٣July ١٩٨٢.

(٥٣) The Sunday Telegraph (News Paper), ٢٥ Febr ١٩٨٤.

(٥٤) وكالة الأنباء العراقية، ١٣ تموز ١٩٨٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ١٩ أب ١٩٨٢ .

(٥٦) The Guradain (News Paper), ٨ Octob ١٩٨٢.

(٥٧) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع٩ أيلول ١٩٨٣، ص٤٩.

(٥٨)Middle East Economic Digest, ٩ Apr ١٩٨٤, P.١٥٣.

(٥٩) وزارة الخارجية العراقية، مركز البحوث والمعلومات، الاقتصاد الإيراني، ص٦٨.

(٦٠) منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التقرير السنوي لعام ١٩٨٢، ص١٢٩.

(٦١)Middle East Economic Digest, ٩ Janu ١٩٨٤.

(٦٢) وكالة الأنباء الإيرانية (عربية) في ١٠ كانون الأول ١٩٨٣.

(٦٣) جريدة الجمهورية (العراق) في ٢٣ نيسان ١٩٨٤ .

(٦٤) الوكالة القطرية للأنباء في ٢٧ آذار ١٩٨٣ .

(٦٥) وكالة الأنباء العراقية في ٢١ نيسان ١٩٨٣ .

(٦٦) جريدة القبس الكويتية في ١١ كانون الأول ١٩٨٥ .

(٦٧) وكالة الأنباء الكويتية في ١٦ تشرين الأول ١٩٨٥ .

(٦٨) جريدة الثورة العراقية، العدد ٤٨١٥ في ٢٤ تموز ١٩٨٣ .

(٦٩) صحيفة الوطن الكويتية في ٣١ أيار ١٩٨٣ .

(٧٠) وزارة الخارجية العراقية ، مركز البحوث والدراسات، مجلة التقرير الشهري، ع ٣ آذار ١٩٤، ص١٣٦.

(٧١) The Sunday Telgraph (News Paper), ٢٥ May ١٩٨٤.

(٧٢) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) في ٢١ أيار ١٩٨٤ .

(٧٣) المصدر نفسه في ٢١ أيار ١٩٨٤ .

(٧٤) وكالة الأنباء العراقية في ١٣ تموز ١٩٨٥ .

(٧٥) وكالة الأنباء الكويتية في ١٩ تموز ١٩٨٥ .

(٧٦) المصدر نفسه في ٢٨ الأول ١٩٨٥ .

(٧٧) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) في ٥ شباط ١٩٨٦ .

(٧٨)Middle East Economic Digest, ١٢ Febr ١٩٨٦.

(٧٩) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) في ٦ تموز ١٩٨٦ .

(٨٠)Financial Times (News Paper), ٢٢ August ١٩٨٦.

(٨١)The Guradian (News Paper), ٢٣ Augy ١٩٨٦.

(٨٢)The Independent (New Paper), ٢١ Nove ١٩٨٦.

(٨٣)Ibid, ٢٨ Nove ١٩٨٦.

(٨٤) وكالة الانباء الفرنسية (روتيرز) في ١٩٨٦/١٢/٨.

(٨٥) قرر ونستون تشرشل (رئيس الوزراء البريطاني) في عام ١٩٠٨ شراء اسهم للحكومة البريطانية في شركة برريش بتروليوم لتأمين تجهيزات النفط الخام للقوة البحرية الملكية، وبلغ عدد الاسهم التي اشترتها حكومة ونستون تشرشل ٣٢% من اسهم الشركة بمبلغ ٥٩,٥٤٧,٤٦٨ جنيه أنظر:

Financial Times (News Paper), ٢٠ Mar ١٩٨٧.

(٨٦)The Sunday Telegraph (News Paper), ٣١ May ١٩٨٧.

(٨٧)Daily Telegraph (News Paper), ١٥ yun ١٩٨٧.

(٨٨)The Times (Neuws Paper), ١٨yun ١٩٨٧.

(٨٩) وكالة الانباء العراقية في ١ تموز ١٩٨٧ .

(٩٠)The Guradian (News Paper), ١٥ Augn ١٩٨٧.

(٩١) وكالة الأنباء العراقية في ٦ أيلول ١٩٨٧.

(٩٢) المصدر نفسه، ٢٤ أيلول ١٩٨٧ .

(٩٣)The Independent (News Paper), ٩ yun١٩٨٨.

(٩٤) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) ٢٠ حزيران ١٩٨٨ .

(٩٥) المصدر نفسه، الأول تموز ١٩٨٨ .

(٩٦) هيئة الإذاعة البريطانية (عربي) في ٨ تموز ١٩٨٨ .

(٩٧) جريدة الأهرام في ٩ تموز ١٩٨٨ .

(٩٨) وكالة الأنباء الفرنسية (رويترز) ٢٠ تموز ١٩٨٨ .

(٩٩) هيئة الإذاعة البريطانية (عربي) في ١١ أب ١٩٨٨ .

(١٠٠)هيئة الإذاعة البريطانية (عربي) في ١٤ تشرين الأول ١٩٨٨ .

(١٠١)The Sunday Times (News Paper), ٣ Dece ١٩٨٨.

## Abstract:

The economical relations between the two countries witnessed tension in ١٩٧٩ after the detention of the American embassy employees by the Iranian protesters. So Britain took an extreme post in ١٩٨٠ toward the Iranian government, despite the later declaration that they want to establish economical and political relation with Britain. But the later insist on the western countries took the decision to ban the Iranian oil and not sell it the weapons or the emanation it need in its war with Iraq which was started in ١٩٨٠. The flying between the two countries return in ١٩٨١ and there were attempts to regain the economical relations between the two countries which crowned by making commercial deals, in that Iran increased its imports on ١٩٨٢ for the English products by an intermediate companies while the officials of the two counties held meetings in ١٩٨٣ to restore their economical relations.

The Iran imports from England in (١٩٨٠-١٩٨٨) were characterized in a state of fluctuation of increase and decrease while Britain was able to increase its investment in Iran where it accomplish many projects in many fields (iron, steel, petrochemical, medical staffs and cars) the matter that encouraged the two countries to enter a negotiations to regain the economical relations and settle the crisis of bombing of Iranian vessel to British oil ship in ١٩٨٧ and the release of Britain of Iranian citizen detened in it in ١٩٨٨ while Iran allowed the brother of the imprisoned Britain citizen to visit his brother.

Iran seek to restore its economical relations with Britain where the Iranian envoy visited London in ١٩٨٨ and agreed with the British foreign minister to regain the economical bi-relations and in the other fields and the studied the return of the English companies to finish their commitments of before. The Britain minister express his gladness for the Iran will to regain their economical relation with England.

The research was divided into an introduction and three inquires; the first was the roots of the economical cooperation between Iran and England ١٧٩٧-١٩٣٨, the second discuss the development of the economical British Iranian relations ١٩٣٩-١٩٧٩, and the third

tackled the development of the commercial exchange between Iran and England (١٩٧٩-١٩٨٨).